A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.53
2 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد جيس (نائب الرئيس)	(الرأس الاخضر)
ثم :	السيد الخضيري (نائب الرئيس)	(الجماهيرية العربية الليبية)

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية [٧٩] (تابع)

(أ) تقرير المؤتمر

(ب) تقرير الامين العام

../..

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61716 ٣٦٩٠ض (٩٢)

برنامج العمل الدولي

تنظيم الاعمال

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية [٧٩] (تابع)
(أ) تقرير المؤتمر
(ب) تقرير الامين العام

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٥

البند ٧٩ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية

(أ) تقرير المؤتمر (A/CONF.151/26, vols.I-IV And vol.II/Corr.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/47/598 و Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الاعضاء ، وفقا للمقرر المتخذ هذا الصباح ، بأن قائمة المتكلمين المتعلقة بهذا البند ستغلق في الساعة ٥ مساء اليوم . ولذا أطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين بأسرع وقت ممكن .

السيد لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ٥ شهر حزيران/يونيه الماضي في ريو ، فتح العالم طريقا طويلا نحو المستقبل ، وهو مستقبل لم تتكشف لنا أبعاده حتى اليوم . وتمثل هذه الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة معلما من أهم المعالم على هذا الطريق ، وبعد أن نَعبُر هذا المعلم سوف نقترب خطوة من معرفة ما يخبئه المستقبل للأجيال القادمة . وستكون لدينا فكرة أفضل عن قدرتنا الجماعية على خلق الشراكة العالمية المطلوبة لحماية العالم وسكانه ، كما سنفهم مستوى الالتزام ومستوى التنازلات الضرورية للشروع في جهد يكون عالميا حقا دعما للتنمية المستدامة .

لقد كشفت قمة الارض عن التحديات الكثيرة التي ينطوي عليها تجاوز الخلافات بين الامم . ومع ذلك ، فإن الاتفاقات التي تمخضت عنها القمة ، وعلى الاخص إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ ، تعبر عن الاعتراف العالمي بالحاجة إلى التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية . لكن هناك الكثير مما يتعين انجازه . والمستقبل وحده هو الذي سينبئنا عما إذا كان مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية نقطة تحول محورية فعلا في تاريخ الجهود البيئية والانمائية ، أو مجرد محاولة فاشلة لبلوغ هدف مثالي . وخلال هذه الدورة علينا أن نكتشف ما هو ممكن . وينبغي أن نستجيب لداعي الاستعجال الذي ينطوي عليه التردي البيئي لكوكبنا ، وحجم ذلك التردي ، بينما نسلم تسليما كاملا بحق جميع الشعوب في أن تعيش حياة صحية ومنتجة .

وتعكس المبادئ المتضمنة في إعلان ريو على نحو جماعي المفهوم الاساسي الذي تستند إليه التنمية المستدامة . وكل مبدأ من هذه المبادئ يحدد الخطوات الضرورية المطلوبة لتحقيق تلك التنمية ، بما في ذلك خلق شراكة عالمية تعتمد على المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في نفس الوقت ، يعززها نقل التكنولوجيا ، وكذلك حظر فرض قيود لا مبرر لها على التجارة الدولية .

ولا شك أن أكثر المشكلات التي تتطلب الحل أهمية ، مشكلة تمويل التدابير الضرورية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ . وينبغي أن يتناسب نصيب كل بلد من العبء

المالي الناجم عن تنفيذ أنشطة جدول أعمال القرن ٢١ ، مع قدرة البلد على الدفع ، ومع مشاركته التراكمية في التلوث العالمي . وقد دعيت البلدان المتقدمة لان تسهم بما يقرب من ١٢٥ بليون دولار سنويا في عملية متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وأن تزيد مساعدتها الانمائية الرسمية لهذا الغرض .

ويتطلب التنفيذ الفعّال لجدول أعمال القرن ٢١ ، بالضرورة ، مساعدة كبيرة في شكل نقل للتكنولوجيا من البلدان المتقدمة . وكثير من الامم النامية ، بما فيها جمهورية كوريا ، تواجه بعض الصعوبات في اتباع تنمية سليمة بيئيا نظرا للتوفر المحدود للتكنولوجيا السليمة بيئيا .

وفي هذا الصدد ، يجب أن تضطلع البلدان المتقدمة بدور رائد في النهوض بنقل التكنولوجيا . ويشدد الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ على ضرورة أن تقوم البلدان المتقدمة بتوفير إسهام أساسي للبلدان النامية على شكل تكنولوجيات سليمة بيئيا . وأثناء المؤتمر ، كانت جمهورية كوريا مشاركا نشطا في المفاوضات التي دارت حول الفصل ٣٤ ، وبالتالي ، فإننا سنشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى إيجاد آليات تيسر نقل التكنولوجيا على المستوى العالمي . وإنني أؤيد ، بصفة خاصة ، قيام الهيئات الدولية ، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والمؤسسة الانمائية الدولية ، بشراء التكنولوجيا السليمة بيئيا ، ثم توفيرها للبلدان النامية بشروط غير تجارية .

ولا يمكننا أن نغفل عن حقيقة أن أثمن مورد لاي بلد وكل بلد هو شعبه . وينبغي الاعتراف بأن تحويل الانفاق الحكومي إلى التعليم وغيره من الخدمات الاجتماعية هو أسلم استثمار بالنسبة للتنمية الطويلة الامد . إن توفير التعليم الاساسي للكثيرين ، بدلا من التعليم العالي للقلائل ، ينبغي أن يعتبر مبدأ أساسيا في مجال الاستثمار العام . وسينجم عن تعليم المرأة بصفة خاصة مزايا ضخمة للمجتمع ، بما في ذلك انخفاض معدلات النمو السكاني .

وفي ضوء التزام البلدان فرادى بتعزيز الشراكة العالمية ، فثمة حاجة لإنشاء جهاز متعدد الاطراف . مزود بصلاحيات كافية للإشراف على التقدم الذي يحرز في المستقبل

ورصده . ولضمان النجاح في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي . علينا أن نركز الآن على الأهداف والجداول الزمنية المحددة لتنفيذها ، وليس على الخطب والبيانات . لقد آن الأوان لأن يركز المجتمع الدولي جهوده على جعل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أداة فعّالة لرصد اجراءات متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

وترحب جمهورية كوريا بكثير من الاقتراحات المؤسسية لإنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . وهذه اللجنة ، التي تتطلع حكومتي إلى الانضمام إليها ، ينبغي أن تكون مزودة بولاية قوية مفصلة ، وأن تنم عضويتها عن إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل . وفضلا عن ذلك ، فإننا نحسن صنعا ، لدى تحديد الهيكل التنظيمي للجنة ، بإيلاء الاعتبار التام للعملية الجارية لإعادة تنشيط وتشكيل منظومة الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة .

والمنظمات غير الحكومية جديرة أيضا بأن يسند إليها دور مشارك في أنشطة اللجنة . فنظرا لعلاقات تلك المنظمات الوثيقة في كثير من الاحيان بالأوساط الكثيرة التي تشكل الدعامة الأولى للتنمية المستدامة ، فإن بوسعها أن تسهم بالكثير في الحوار العالمي . ففي هذا السياق ينبغي اتخاذ تدابير محددة وعملية لتشجيع ودعم تمثيل المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة .

وفي ضوء الحاجة إلى أمانة داعمة ذات هيكل قوي لضمان نجاح عملية متابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة ، فإننا نرى أن أمام الامين العام مهمة حاسمة عليه أن يضطلع بها ، بوصفه المسؤول الإداري الاول للمنظمة ، تتمثل في إنشاء هيئة صغيرة ذات توجه عملي ، مجهزة بالموظفين اللازمين ، يرأسها موظف من كبار الموظفين يكون اتصاله مباشرا بالامين العام . ونحن نثق بأن هذا التعاون سيكون مثمرا إلى أبعد حد من حيث النهوض بعمل آليات التنسيق الحكومية الدولية ، والمشتركة بين الوكالات .

وأود الآن أن أسترعي الانتباه إلى جهودنا في سبيل متابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . في هذه الايام ، تنتشر فكرة التنمية المستدامة انتشارا سريعا بين أفراد الشعب وصانعي السياسة في كوريا ، وخاصة بعد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . ويجري الآن تعزيز الوعي الاجتماعي بين البيئة والتنمية ، في جميع أنحاء البلاد ، من خلال وسائط الإعلام ومنظمات أخرى ، بما في ذلك جماعات رعاية مصالح المرأة والمستهلكين .

وبغية التكيف مع الطبيعة المستبدلة للمشاكل البيئية العالمية بعد مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، أنشأت حكومتنا لجنة وزارية معنية بالبيئة العالمية ، يرأسها رئيس الوزراء . وتختص هذه اللجنة ليس فقط بتحديد الاهداف ، وإنما أيضا بوضع خطط عمل وطيدة ذات أُطر زمنية مقبولة لتنفيذ تدابير متابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وسيجري ادماج استنتاجات اللجنة في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية لكي تكون مرشدا لتنفيذ الاستراتيجيات التي تمس البيئة . إنني أتوقع لهذه الجهود أن تنجح في تعزيز التنمية المستدامة السليمة بيئيا ، وأن تدفع بكوريا إلى تحقيق مستوى من الانجاز يفوق حتى المستوى المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١ .

وبغية حل المشاكل البيئية باسلوب واقعي وملموس ، شرعت جمهورية كوريا في تعزيز مختلف التشريعات البيئية من أجل تحسين نوعية الحياة . وقد اتخذنا إجراءات

لاستيعاب التكاليف البيئية داخليا عن طريق التوسع في مبدأ "المسؤول عن التلوث هو الذي يدفع" ، مصحوبا بنظام للرسوم البيئية . وبغية تعزيز السياسات الوقائية ، تقوم الحكومة الآن بصياغة قانون تقييم الاثر البيئي لتحقيق المزيد من التقدم في نظام تقييم الاثر البيئي الحالي .

ومن أجل التنفيذ الفعّال لبرامج متابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية في المدى البعيد ، تولي الحكومة أهمية أكبر لإصلاح الهيكل الصناعي لجعله أقل استهلاكا للطاقة ، وأقل توليدا للنفايات . وفي هذا الصدد ، تعطى الأولوية لاعتماد سياسات ضريبية ومالية لتشجيع المحافظة على الطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة . وقد أولي الاهتمام أيضا لحماية التنوع البيولوجي . وقد اتخذنا عددا من الخطوات ، منها إجراء المسح الرئيسي على الصعيد الوطني للنظام الايكولوجي الطبيعي ، وحددنا مناطق لحفظ وحماية النظام الايكولوجي الطبيعي . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن المتوقع أن تُصدق جمهورية كوريا في المستقبل القريب على اتفاقية التنوع البيولوجي فضلا عن اتفاقية تغير المناخ ، وذلك بعد إتمام الاجراءات اللازمة على الصعيد الوطني .

وبالإضافة إلى هذا البرنامج الوطني القوي ، أعلنت جمهورية كوريا التزامها بالتعاون البيئي في منطقة شمال شرقي آسيا التي تضم شبه الجزيرة الكورية ، واليابان ، وروسيا ، والصين ، ومنغوليا . إننا نعمل في الوقت الراهن على نحو وثيق مع شركائنا من البلدان الاخرى بغية وضع برامج عمل لمعالجة المسائل البيئية الإقليمية مثل التلوث البحري والهطول الحمضي .

وفي هذا السبيل عُقدت في سيول في أيلول/سبتمبر من هذا العام ندوة سيول لعام ١٩٩٢ بشأن مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . وبآفاق النظام البيئي في القرن الحادي والعشرين . وفي هذه الندوة ، وافق المشاركون على إنشاء شبكة عامة غير رسمية للتعاون في مجال البيئة في إطار منطقة شمال شرقي آسيا . وفضلا عن ذلك ، ستشترك الامم المتحدة وحكومة جمهورية كوريا في تنظيم المؤتمر المعنى بالبيئة لمنطقة شمال شرقي آسيا ، الذي سيعقد في سيول في العام المقبل .

وأود أن أختتم بياني مؤكدا مرة أخرى على أهمية مداولاتنا هذا الشهر . في الواقع ، يتعين علينا خلال مناقشاتنا أن نبدي العزيمة السياسية وبعد النظر اللازمين لتأسيس الآليات المطلوبة لإحراز تقدم متجدد في مسيرة عملية مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية . إن جمهورية كوريا على استعداد لأن تشارك غيرها الخبرات التي اكتسبتها في عملية تنميتها الاقتصادية . وينبغي على كل حكومة أن تسعى جاهدة لكي تبدأ من حيث انتهت قمة الارض ، وينبغي أن نعمل جميعا لصالح الاجيال المقبلة التي سوف تُذكِّرنا بالشكر يوما للفرصة الثانية التي أتحناها للعالم .

السيد ناكامورا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لمن دواعي سروري البالغ أن تُتاح لي الفرصة اليوم لمخاطبة الجمعية العامة بشأن هذه المسألة الهامة ، مسألة كيفية متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية .

إن قمة الارض التي عقدت في ريو ، والتي تشرفت بالمشاركة فيها ، كانت مؤتمرا لم يسبق له مثيل حقا : من حيث نطاق العمل المنجز ، ومستوى المشاركة ، ومدى أثره على الجمهور ، والاهم من ذلك من حيث درجة التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها هيئات ومؤسسات منظومة الامم المتحدة .

إن إعلان ريو والاتفاقيات الاخرى الخاصة بالتعاون الدولي في ميدان البيئة والتنمية ، التي أبرمت في المؤتمر كانت معالم تاريخية وخطوة كبرى إلى الامام في جهودنا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة . ويزداد وضوحاً أن نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إنما يتوقف على تنفيذ هذه الاتفاقات . إن الطريق من ريو سيكون أصعب من الطريق اليها . وعلى الجمعية العامة أن تضع في هذه الدورة الترتيبات التي تمكننا من متابعة المؤتمر ، وأن تضع الاساس لمشاركة الامم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقات الاخرى التي توصل إليها المؤتمر . ومن ثم أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتناول المسائل الرئيسية المتعلقة بمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

أولاً ، من المهم أن تصادق الجمعية العامة على الاتفاقات التي توصل اليها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حتى تؤكد على نحو رسمي التزامها بتنفيذ هذه الاتفاقات . كذلك مما يكتسي أهمية خاصة اتخاذ الاستعدادات اللازمة للتشغيل المبكر والفعّال لاتفاقية الامم المتحدة الإطارية الخاصة بتغير المناخ . واتفاقية التنوع الحيوي . وتنوي حكومتي ، من جانبها ، أن تبذل كل جهد للتصديق على هاتين الاتفاقيتين في أسرع وقت ممكن .

وبالنسبة للبيان الخاص بالمبادئ المتعلقة بالغابات ، الذي توليه حكومتي أهمية خاصة ، سيكون من المفيد إنشاء عملية لاستعراض التنفيذ الدولي لهذه المبادئ . وفي هذا الصدد من المهم أن نبني الثقة بين البلدان في عملية تنفيذ المبادئ مع تعزيز التعاون بينها . وتعتقد حكومتي ان هذه الثقة ستوفر الاساس لإجراء الحوار بشأن أية ترتيبات قد تلزم في المستقبل . ولتحقيق هذا الهدف ، تعتزم حكومتي تعزيز التعاون التقني والمالي عبر البحار ، عن طريق شتى القنوات ، لاغراض التشجير والادارة المستدامة للغابات في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتعزيز الادارة المستدامة لموارد الغابات في الداخل .

وترى حكومتي أيضا أن من الاهمية بمكان أن ننشئ لجنة تفاوضية حكومية دولية لوضع اتفاقية توفر إطاراً دوليا للجهود المعززة لمكافحة التصحر ، وتنوي حكومتي المشاركة بفاعلية في عمل هذه اللجنة .

إن الترتيبات المؤسسية ، وبصفة خاصة إنشاء لجنة للتنمية المستدامة ، ينبغي أن تناقش مناقشة نشطة في الجمعية العامة في هذه الدورة . وأود أن أبين الموقف الاساسي لحكومتي بشأن هذا الموضوع .

أولاً ، إن أى اقتراح يتعلق بالترتيبات المؤسسية ينبغي أن يستهدف تعزيز دور الامم المتحدة وقدرتها ، بما في ذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي للترتيبات المؤسسية أن تكون مبنية على الجهود الجارية لتنشيط منظومة الامم المتحدة ، وأن تدمج في هذه الجهود . ومن المهم أن نتجنب الازدواج أو التداخل في العمل ، خاصة عندما ننشئ محفلاً جديداً أو هيئة جديدة . وينبغي أن يتحدد بوضوح دورا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أنشطة المتابعة ، بالقياس إلى دور لجنة التنمية المستدامة وفقا للخطوط المتوخاه في جدول أعمال القرن ٢١ .

وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقدير حكومتي للامين العام على تقريره (A/47/598 و Add.1) الذي يغطي على نحو شامل المسائل الهامة المتصلة بالترتيبات المؤسسية . كما يقدم أفكارا ثاقبة واقتراحات مطروحة للنظر . وحكومة اليابان تؤيد التوجه الرئيسي للتقرير ، وتثق في أنه سيوفر أساساً مفيدا للمناقشة .

وينبغي أن يكون التمثيل في اللجنة الرفيعة المستوى للتنمية المستدامة ، التي تضطلع بدور رئيسي في متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تمثيلا واسع النطاق فيما بين الدول الاعضاء ، بما يعكس التنوع الكامل لمصالح البلدان الصناعية والبلدان النامية ، وبصفة خاصة البلدان الضعيفة بيئياً مثل الدول الجزرية الصغيرة . وينبغي تعزيز مشاركة الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية ، وكذلك بعد اقرار الاجراء المناسب يمكن مشاركة المنظمات غير الحكومية ، في أعمال اللجنة .

وبالمثل ، فان وجود أمانة تتمتع بكفاءة وجدارة عاليتين يعتبر شرطاً أساسياً للمتابعة الفعالة للمؤتمر . وتخيط حكومتي علماً باقتراح الامين العام الذي يعرض اعتبارات أساسية تقوم عليها معالجته للأمر ، إن لم يكن استنتاجات محددة وتشارك حكومة اليابان رأي الامين العام الذي يشير إلى :

"استصواب وجود هيكل واحد مبسط يهيئ إطاراً موحداً لتوفير الدعم الشامل [للمجلس الاقتصادي والاجتماعي] من جهة ، ولقيام الامانة بمتابعة المؤتمر من جهة أخرى" . (A/47/598 ، الفقرة ٦٩)

وحيث أن حكومتي هي التي بادرت خلال العملية التحضيرية ، باقتراح إنشاء الهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى ، التي يتوقع منها أن تقدم المشورة الرفيعة المستوى إلى الامين العام لمساعدته في صياغة الاقتراحات التي تطرح على لجنة التنسيق الادارية ولجنة التنمية المستدامة ، فاننا نولي اهتماما خاصا لهذه الهيئة . وترحب حكومتي باقتراح الامين العامة بأن تتكون تلك الهيئة الاستشارية من عدد قليل نسبياً من الاشخاص البارزين مع اقامة توازن من حيث التمثيل الجغرافي ومجالات الخبرة .

لقد ذكرت حكومتي من قبل أن اليابان تعتزم دعم جهود البلدان النامية والبلدان الاخرى في مجال البيئة والتنمية ، عن طريق آليات ثنائية ومتعددة الاطراف . وعن ناحية أخرى فان الجهود الذاتية من جانب البلدان النامية تكتسي أهمية أساسية في جعل هذا الدعم فعالاً بحق .

وفي تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، يصح ان تضطلع المؤسسة الانمائية الدولية بدور مفيد ، وأن تولي الاهمية الواجبة لهذه المهمة في المفاوضات الخاصة بالتغذية العاشرة لمواردها .

وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية أمكن التوصل إلى اتفاق على الدور الرئيسي الذي يتعين عليه أن يواصل أداءه ، بعد ادخال التحسينات اللازمة ، في صدد الاسهامات المالية في ميدان البيئة العالمية . ومن الضروري كذلك تامين الاموال اللازمة بمجرد أن يتم إنشاء آلية تكفل الاستخدام الفعال والكفء لهذه الاموال .

وما فتئت اليابان توسع مساعدتها الانمائية الرسمية وقد وضعت لنفسها هدفاً يتمثل في انفاق صافي يتجاوز ٥٠ بليون دولار لفترة السنوات الخمس من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ ، وهذا يمثل زيادة قدرها ١٠٠ في المائة على هدف السنوات الخمس السابقة . ونظرا للاعتراف بالحاجة العاجلة إلى الحفاظ على البيئة العالمية ، خصصت اليابان هدف مساعدتها الانمائية الرسمية لعام ١٩٨٩ للانفاق في ميدان حماية البيئة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير إلى بيان السيد ميازاوا رئيس وزراء اليابان في مؤتمر ريو ، الذي يفيد أن اليابان ستزيد مساعدتها الانمائية الرسمية على المستوى الثنائي والمتعدد الاطراف في ميدان البيئة إلى ما بين ٩٠٠ بليون ين وتريليون ين أي ما بين ٧ و ٧,٧ من بلايين الدولارات خلال فترة السنوات المالية الخمس التي بدأت في نيسان/ ابريل ١٩٩٢ .

إن ميثاق اليابان للمساعدة الانمائية الرسمية ، الذي وضعته في حزيران/يونيه لمساعدتها الانمائية الرسمية يبرز أيضا موقف اليابان القائم على ايلاء أهمية كبيرة للبيئة في مهامها في مجال المساعدة الانمائية الرسمية ، فهو يؤكد على أهمية صون البيئة ، والمواءمة بين البيئة والتنمية .

واليابان تعتبر أن من الاهمية بمكان إقامة شراكة مع البلدان النامية في تنفيذ المساعدة الانمائية الرسمية في مجال البيئة . وستبذل اليابان قصارى جهدها لوضع وتنفيذ المشروعات بالتشاور مع البلدان النامية .

وأود الاشارة إلى تطور حدث مؤخراً . إنه لمن دواعي سروري أن أعلم هذه الهيئة أنه قد تم منذ بضعة أيام ، إنشاء المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الامم المتحدة للبيئة رسمياً في أوساكا وشيغا في اليابان . وسيضطلع هذا المركز ، بالتعاون مع حكومة اليابان ، بانشطة ترمي إلى تعزيز نقل التكنولوجيا السليمة بيئياً ، مع تركيز خاص على التنمية المستدامة للمدن الكبيرة والادارة السليمة لموارد المياه العذبة .

إن مسعانا المشتركة لحماية البيئة العالمية قد بدأ للتو . وعلى الامم المتحدة أن تبرهن الآن أن بوسعها أن تستجيب ، على نحو فعال ، لاحتياجات المجتمع الدولي ودوله الاعضاء في ميدان البيئة والتنمية . وأود أن أؤكد لكم أن حكومتي لن تألو جهداً في المساهمة في انجاح هذا المسعى ، وكذلك في انجاح الدور الذي سيضطلع به الامم المتحدة في هذا الميدان .

برنامج العمل الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الاعضاء بالاضافات والتغييرات التالية في برنامج العمل الاولي للجمعية العامة .

كما أعلن من قبل في يوم الخميس الماضي الموافق ٢٩ تشرين الاول/اكتوبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٢٧ من جدول الاعمال بعد الاستماع إلى خطاب لرئيس

جمهورية زامبيا صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي يوم الجمعة الموافق ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٧ من جدول الاعمال . وفي يوم الاثنين الموافق ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ، ستتناول الجمعية العامة البندين ٣٥ و ٤٠ من جدول الاعمال . وصباح يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٩ من جدول الاعمال . وصباح يوم الاربعاء الموافق ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٣٩ من جدول الاعمال . وفي اليوم نفسه ، ستنظر الجمعية العامة في البند ٣٦ من جدول الاعمال .

إن قائمة المتكلمين لهذه البنود من جدول الاعمال مفتوحة الآن .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلم الوفود بانني أجريت مشاورات مكثفة غير رسمية خلال الاسبوع الماضي مع ممثلي الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وكان موضوعها هو عمل الجمعية العامة المقبل اللازم المترتب على البند ١٠ من جدول الاعمال المعنون "تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة" (A/47/1) ، بما في ذلك تقرير الامين العام المعنون "خطة للسلام ـ الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلم وحفظ السلام" . (A/47/277)

ونتيجة لتلك المشاورات ، جرى التوصل إلى توافق عام في الآراء وعلى أن العمل بصدد بند جدول الاعمال هذا ينبغي أن يستمر في اطار فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية ، فضلا عن اللجان الرئيسية للجمعية العامة . وبالتالي ، يسرني الآن أن أعلم الجمعية العامة بانني سأقوم بانشاء هذا الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية ، وأن مهامه الاولية ستكون تحليل جميع المقترحات والآراء المطروحة في محفل الجمعية العامة خلال المناقشة العامة ، ومناقشة البند ١٠ من جدول الاعمال ، وفي المشاورات غير الرسمية . وسأقدم تقريراً عن نتيجة عمل الفريق ، بما في ذلك التوصيات الصادرة عنه ومشاريع القرارات والمقررات الخاصة بالمسائل ذات الصلة وذلك

بحلول ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢ . وهذا الفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية سيقيم علاقات عمل وثيقة مع اللجان الرئيسية . وأزمع أن يكون رؤساء اللجنة الرئيسية على صلة وثيقة جدا بعمل هذا الفريق . وبوصفي رئيساً للجمعية العامة ، سأبقى على اتصال دائم ومنسق مع رئيس مجلس الامن بشأن المسائل الخاصة بالجمعية العامة وبشأن العمل بصدد البند ١٠ من جدول الاعمال .

ويسعدني بالغ السعادة أن أعلمكم بأن أول اجتماع للفريق العامل غير الرسمي المفتوح العضوية سيعقد يوم الاربعاء الموافق ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٩٢ في الساعة ١٥/٠٠ في غرفة الاجتماع ٣ فعلى جميع الدول الاعضاء المهتمة بحضور هذا الاجتماع أن تسجل أسماءها لدي مكتب شؤون الجمعية العامة بحلول الساعة ١٨/٠٠ من يوم الثلاثاء الموافق ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ . وأرجو الاعضاء أن يرجعوا إلى اليومية للاطلاع على مواعيد اجتماع الفريق العامل .

البند ٧٩ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

(أ) تقرير المؤتمر (A/CONF.151/26, vol.I-IV)

(ب) تقرير الامين العام (A/47/598 و Add.1)

السيد كولوسيو (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في مؤتمر ريو دي جانيرو التاريخي ، سجل المجتمع الدولي توافقاً جديداً في الاراء مؤداه أن التنمية المستدامة هي الطريقة الجديدة لصون وتعزيز تقدم البشرية والتعايش بين أبنائها .

وتُشكل النتائج التي تحققت في ريو بداية عملية تتطلب كل طاقاتنا ، كما تتطلب أيضاً أمضى عزيمة سياسية لوضع برنامج انمائي ضخم موضع التنفيذ يكون لصالح الجميع ويكفل تلبية احتياجاتنا واحتياجات أولادنا وأحفادنا .

وفي ريو ، شق مجتمع الامم ، الممثل على أعلى المستويات السياسية ، الطريق نحو المستقبل . وأعلن أن المجتمعات لن تنعم بالثراء الكبير اذا ما تولّد على حساب البيئة . وأن التعايش السلمي لن يكون مكفولا اذا ما عُرض توازن الكوكب للخطر ، من أجل تحقيق التقدم الظاهري .

وفي هذا السياق ، جرى الاعتراف تماماً بالدور الذي يتعين على الامم المتحدة أن تضطلع به . ويجب الآن أن نعزز عملها من خلال إنشاء آليات تضمن الشفافية والفعالية والعالمية والديمقراطية .

وأعضاء لجنة التنمية المستدامة التي أنشأها مؤتمر ريو سيقومون بتفحص التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، عن طريق عمليات تقييم دورية وتوصيات ذات توجه عملي . والعملية ، التي دأت في حزيران/يونيه من هذا العام ، تفترض مسبقا أشكالا جديدة من التعاون الدولي وهذه ينبغي أن تتجلى بصورة ثابتة في أساليب عمل اللجنة . والفكرة هي جعل الجهود متضافرة وليست الشجب أو العقاب .

ينبغي أن نتكلم بصراحة وأن نعترف بأن النتائج المحققة في ريو في مجال توفير موارد مالية جديدة وإضافية لم تكن على مستوى توقعاتنا . ولجنة التنمية المستدامة تتيح لنا الفرصة لتصحيح أوجه القصور هذه وذلك بإنشاء صلة وظيفية بين تلك الموارد وجميع مصادر التمويل الاخرى بغية التنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١ . بيد أن منجزاتنا ستكون هزيلة ما لم نحصل على تعهد من أكثر البلدان ثراء . وفي رأينا أن الجهود الوطنية ينبغي أن تجد صداها بوضوح على الصعيد الدولي .

وبالنسبة للمكسيكيين إن الاولويات واضحة : في عام ١٩٩٢ تخصص ١ في المائة من ناتجنا المحلي الاجمالي لبرامج تحسين البيئة . ومن الضروري أن تتوفر الموارد المالية الوطنية والدولية . لذلك من الضروري أن تفي البلدان الاكثر تقدما بالتزامها بتحويل ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي لبرامج التنمية .

ونحن نشيد بالبلدان التي أعلنت ، استجابة لاتفاقات ريو ، عن تعهدات مالية في هذه الدورة . ونناشد جميع الدول الاخرى التي قدمت تعهدا مماثلا أن تحذو حذوها . ومما له صلة مباشرة بتوفر الموارد المالية مسألة نقل التكنولوجيا ، التي ينبغي أن تتم بأنسب الشروط الممكنة وأن تتضمن جملة أمور منها الوصول في الوقت الحسن للمعلومات العلمية والتقنية ، وتعزيز القدرة المؤسسية وتدريب الموظفين . وكل هذه العناصر ذات أهمية خاصة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة . وينبغي للجنة إنشاء جهاز لمتابعة هذه الجهود وتشجيع نقل التكنولوجيا في إطار جدول أعمال القرن ٢١ .

إن التصحر في الوقت الحالي من بين أكثر المشاكل إلحاحا التي تحيق بالامم بغض النظر عن مستوى تنميتها . إن هذه الظاهرة المتزايدة تلحق الضرر بعدد

متزايد من المجتمعات ، لذلك نرى أنه من بالغ الاهمية بدء المفاوضات حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن يوقع ويصادق على اتفاقية دولية لمكافحة التصحر .

وترى المكسيك أيضا أن الجمعية العامة ينبغي أن تولي الاهمية الواجبة للاتفاقات المتصلة بالمحيطات والبحار وحماية مواردها الحية وكذلك لتلك المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة .

إن التنمية والمسؤولية البيئية مبدآن لا يمكن للواحد أن يفصل عن الآخر . إننا لا نريد أن يسيطر علينا ذنب الجغرافيا . نريد أن نواجه مسؤوليتنا التاريخية عن التنمية في الحاضر والمستقبل . وسيادة الدول تتوقف على الحل العادل والدائم لمشاكل التنمية ، وتهيئة البيئة الاقتصادية المؤاتية لنمو الامم .

لدينا الموارد الطبيعية ؛ وما تحتاجه التكنولوجيا والمعرفة العلمية اللازمتان لضمان ان تكفي خلاقية عملنا وجديته وبعد أثره لان نورث الاجيال المقبلة معايير بيئية فعالة . والمكسيك ، انطلاقا من ممارستها الكاملة لسيادتها ، هدفها الرئيسي هو الادارة السليمة للبيئة بمشاركة جميع أفراد المجتمع* .

إن الاستعدادات لمؤتمر ريو استأثرت باهتمام كبير من جانب قطاعات واسعة من المجتمع ، الامر الذي تجلى في مشاركتها الايجابية الفعالة وذلك بصفة أساسية عن طريق المنظمات غير الحكومية . وينبغي تشجيع نفس الشيء في العملية التي بدأت الآن . وتحقيقا لتلك الغاية ، يجب أن تتاح فرصة كبيرة للمشاركة ، سواء في رصد تنفيذ اتفاقات ريو أو في صياغة توصيات تساعد اللجنة على تحقيق أهدافها .

ونحن في المكسيك نعرف أن التنمية التي تقوم على إساءة استخدام الموارد الطبيعية ليست تقدما . نحن في المكسيك تجاوزنا مفهوم التنمية القائمة على "غزو" الطبيعة . بالنسبة للمكسيكيين تعني التنمية الآن التعايش المنسجم مع الطبيعة . إن التنمية الحقيقية ينبغي أن تكون مستدامة وينبغي أن تهدف دائما إلى تحقيق الانسجام بين الانشطة الانتاجية وحماية وتعزيز البيئة . ووفقا لما ورد في إعلان ريو إن حماية البيئة جزءا ضروريا في عملية التنمية .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جيسى (الرأس الاخضر) .

كما ترى المكسيك انه من بين افضل الاسهامات التي يمكن لجميع الدول أن تقدمها لحماية وتعزيز البيئة استئصال الفقر المدقع . ولن يمكننا مطلقا أن نحقق هدف التنمية المستدامة ما لم نواجه ونعالج هذا التحدي . ونحن في المكسيك ندرك هذه الصلة وقد اتخذنا الخطوات المؤسسية اللازمة لأن يكون لها وقع شامل متكامل على مختلف العناصر المؤثرة في التنمية .

ولهذا السبب انشأ كونغرس الاتحاد ، بناء على مبادرة رئيس المكسيك ، السيد كارلوس ساليناس دي غورتاري ، أمانة عامة للتنمية الاجتماعية هدفها الرئيسي القيام ، بأسلوب منتج ، برفع المستوى العام لرفاه الشعب المكسيكي ، وخصوصاً المحرومين . وانطلاقا من نهج متكامل للتنمية ، تقع على الأمانة العامة الجديدة مسؤولية عن التنمية الاقليمية ومكافحة الفقر والتنمية الريفية والاسكان والحماية البيئية . وبهذه الطريقة استجابت حكومة المكسيك لمطلب إعطاء شكل مؤسسي لمفهوم التنمية المستدامة .

إن حكومة المكسيك تركز سياستها العامة أيضا على تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة . والمبدأ الذي تقوم عليه هذه السياسة هو الفكرة الاساسية لبرنامج التضامن ، التي تتطلب مشاركة نشطة من جانب المجتمع ، ومسؤولية حازمة مشتركة صريحة من جانب المجتمع والحكومة لمكافحة الفقر وللسعي الى تحقيق تنمية مستدامة .

وعلى أساس هذه العقائد ، يقدم الدعم للمبادرات الاجتماعية الرامية الى كسر دائرة الفقر في بعديها الاساسيين : أولا ، إنعدام الخدمات الاساسية ؛ وثانيا ، انعدام العمالة المنتجة . إن نتائج ذلك التضامن المحققة حتى الآن مرضية للغاية .

وكجزء من هذه الجهود ، وضعنا في المكسيك وننفذ الآن برنامجا للبيئة المنتجة . وعن طريق هذا البرنامج البيئي المنتج ، ننوي تخفيض الضغط الذي تفرضه على مواردنا الطبيعية المراكز السكانية العديدة في المناطق الريفية ، بسبب عدم وجود خيارات انمائية أخرى . ومن ثم ، يرمي هذا البرنامج الى دعم أشكال بديلة من الانتاج وفرص عمالة بديلة تتيح لمختلف المجموعات الاجتماعية رفع مستوى معيشتها دون الحاق أي ضرر بالموارد الطبيعية . وبهذه الطريقة تسعى المكسيك - عن طريق احساس بالتضامن - الى تحقيق الانسجام بين التنمية الاقتصادية والبيئية .

إن المكسيك تؤكد التزامها بحاضر ومستقبل يتسمان بالاحترام الكامل للبيئة ، وهي تفعل هذا بوعي كامل بماضيها ، حيث تعايشت البشرية في انسجام كامل مع الطبيعة . الواقع أن السكان القدامى لما تعرف الآن بالمكسيك حققوا ثقافة أتاحت لهم الوفاء باحتياجاتهم مع الاحترام التام للطبيعة . إن آلهتهم - المياه ، والشمس ، والجبال ، والحنطة - أظلت البشر والموارد بحمايتها .

وفيما بعد ، إن الثورة الصناعية - في سعيها الى الوفاء باحتياجات سكان متزايدين دوما - شجعت على الاستغلال غير المقيّد لما وفرته الطبيعة ، وهو مخزون كان يُعتبر غير قابل للنفاد . من الحقيقي أنها نهضت بالتقدم وولدت ثروة ، لكنها في الوقت نفسه عرضت للخطر توازن نظمنا البيئية .

واليوم ، نعترف بأن الطبيعة لها حدودها لتجددها وتوازنها ، وندرك أيضا أن التنمية الظاهرة للقلة لا تؤمن تعايشا سلميا مستقرا لشعوب العالم .

حتى وقت قريب كانت هناك رؤية للتنمية تولي للجوانب العددية أولوية على الجوانب النوعية - وهي رؤية شجعت على اقامة صناعات بطريقة مضطربة ، وعلى الاستغلال غير المقيد للموارد الطبيعية . إن لدينا اليوم في المكسيك قواعد ملائمة ولدينا أيضا امكانية الوصول الى تكنولوجيات حديثة - وهي امكانية أكبر اليوم بسبب معاهدة التجارة الحرة المستقبله بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية وكندا .

إننا نستلهم الماضي ، ونرحب بالتقدم المحرز في العلوم والتكنولوجيا لتحقيق تنمية مستدامة تعني باحتياجات الجميع دون تعريض أرواح الاجيال المقبلة للخطر . وكما أشار الرئيس ساليناس دي غورتاري ، لا يمكننا أن نحمي البيئة باقتصاد غير مثمر ، وبصناعات تتجنب مسؤولية حماية البيئة . إننا لا نريد اقتصادا غير مثمر أو هدام . ومجال العمل الواسع النطاق بين طرفي النقيض هذين هو المجال الذي نجد انفسنا فيه في المكسيك .

إن التعاون الدولي بروح من التضامن العالمي الرامي الى تحقيق التنمية والتكامل البيئي للارض يمثل حاجة محددة لا لبس فيها . إن مستقبل البشرية يكمن في تخطيط تنمية اقتصادية جنبا الى جنب مع تنمية بيئية . إن الروح الانسانية هي وليدة الارض الام نفسها : وحماية الارض تعني حماية أصولنا وضمان مصيرنا . وهذه هي الروح التي تدفع المكسيك الى المشاركة في جهود الامم المتحدة لتحقيق تنمية مستدامة .

السيد أويدراوغو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

عندما التقينا في شهر حزيران/يونيه الماضي في ريو دي جانيرو ، لم يكن ذلك أقل من مواجهة بين البشرية وتنظيم بقائها . وبوركينا فاصو - مثل سائر المجتمع الدولي - توقعت الكثير من هذا الحدث الذي لم يسبق له مثيل ، والذي أعد له بهذا القدر من الصعوبة والنشاط والانفعال . وفي هذا الصدد ، نحيي التزام السيد موريس سترونغ وتفاني الامانة التي ساعدته في مهمته الضخمة . لقد برزت حقيقتان من هذا الاجتماع - الحقيقة الاولى تؤكد الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية ، بينما الحقيقة الثانية تثبت أن متابعة مؤتمر ريو دي جانيرو هي التي ستخبرنا بما إذا كنا على مستوى التعامل مع هذا الامر الهام .

لهذا ، إن الجمعية العامة مدعوة اليوم ، مدة ٤٨ ساعة ، لتوضح الكيفية التي ينبغي أن تنفذ بها المقررات المتخذة في ريو دي جانيرو ولتوافق عليها .

إن وفد بلادي يرحب باعتماد معظم الدول لاتفاقية تغير المناخ ولاتفاقية التنوع البيولوجي وبتوقيع معظم الدول عليهما . إنهما ليستا سوى بداية لرحلة طويلة تنتهي بالتصديق عليهما وتنفيذهما واحترام أحكامهما والاضافات التي يرى ضرورة ادخالها عليهما .

وبجانب هاتين الاتفاقيتين ، إن اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ ينقلنا ثمانية أعوام الى الامام ، الى القرن الحادي والعشرين . إن القرن الذي نعيش فيه الآن شهد اخضاع غالبية البشرية وما تلا ذلك من تحررها السياسي . وعندما التقى الشمال والجنوب - الاول يحمل مطالبه والثاني يحمل دعاواه - كان التبادل الذي جرى بينهما أقرب الى المواجهة منه الى الاتصال . وقد اقنعت البيئة والتنمية الشمال والجنوب كليهما بأننا لا يسعنا في نهاية الامر إلا أن ننقذ معا أو نهلك معا . وهكذا تشكل مفهوم المشاركة العالمية خلال إعداد وانتاج جدول أعمال القرن ٢١ الذي يوفر الاساس لعلاقات التعاون الدولي المستقبله .

وتشير التقديرات الاولية الى أن هناك حاجة الى ١٢٥ بليون دولار أمريكي سنويا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وهناك حاجة الى إسهام أكبر من جانب البلدان المتقدمة النمو لتنفيذ جميع توصيات جدول أعمال القرن ٢١ .

وفي هذا الصدد ، يجب أن نهنئ ونشكر الدول التي ، إذ تفي بالتزامات قديمة ، تخصص ٧,٠ في المائة من اجمالي ناتجها القومي للمساعدة الانمائية الرسمية . وينبغي أيضا أن نشجع البلدان التي وافقت على محاولة بلوغ هذه النسبة بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ونأمل أن تتمكن بقية البلدان من الانضمام الى هاتين الفئتين .

إن توصيات جدول أعمال القرن ٢١ ستضيع هباء إذا لم توفر الموارد الجديدة والاضافية وإذا لم تحل مشكلة دين البلدان النامية ، مما يحرر تلك البلدان من عقبة يكاد يكون من المتعذر تذليلها ، وعلى وجه الخصوص نظرا الى أن الاتجاه نحو النقل الصافي السلبي للموارد المالية ، بالاقتران بتدهور معدلات التبادل التجاري ، يقوضان جهود هذه البلدان مما يجعل جميع تضحياتها غير مجدية . وفي نفس الوقت ، ينبغي اتاحة التكنولوجيات السليمة بيئيا بشروط ميسرة ، وإلا ستكون المشاركة العالمية من قبيل الاوهام .

تلك هي الحقائق - محزنة ولكنها حقيقية . فدون موارد مالية ، ودون نقل التكنولوجيا ودون الإرادة السياسية ، التي تترجم الى عمل ، لن يكون من الممكن تنفيذ برنامج البقاء والتنمية هذا ، ولن تكون كلماتنا سوى عبارات طنانة . ومن ثم ، نؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات قبل نهاية السنة لتنفيذ الانشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ .

إن بوركينا فاصو ، وهي بلد يعصف به الجفاف والتصحر مسرورة بأن قرّر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئية والتنمية إنشاء إطار للمفاوضات بشأن الاعداد بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤ لاتفاقية دولية لمكافحة التصحر ، وعلى وجه الخصوص في افريقيا ، وقد أعلن وزيرنا للبيئة والسياحة في ريو أن :

"التصحر يعرض للخطر مستقبل ملايين الاشخاص الذين يعتمد بقاؤهم أساسا على استغلال الارض" .

ومن ثم ، تهتم بوركينا فاصو اهتماما شديدا بالمشاركة بنشاط وبايجابية في المفاوضات الخاصة بهذه المسألة ذات الاهمية القصوى بالنسبة للبلدان المتضررة من التصحر .

وأود هنا أن أعرب ، مرة أخرى ، عن شكرنا لجميع من أسهموا في اتخاذ ذلك المقرر . وتأمل بوركينا فاصو في أن تستمر روح التضامن التي سادت في ريو في تحريك المجتمع الدولي خلال المفاوضات المفضية الى انشاء لجنة حكومية دولية للتفاوض .

ونأمل أن تتضمن الاتفاقية التزامات واضحة ومحددة تقنية ومالية ، ومن ثم تعزز ، من حيث النوعية والكثافة والحجم ، الجهود التي بذلت منذ أكثر من ١٠ سنوات على الصعيد الوطني ودون الاقليمي لمكافحة هذه الآفة .

وسيشارك وفدي على نحو نشيط وبناء في المفاوضات خلال هذه الدورة السابعة والاربعين لانشاء لجنة حكومية دولية للتفاوض وسنشارك أيضا في المفاوضات الخاصة باعداد تلك الاتفاقية .

وفي هذا الصدد ، أود أن أتقدم بالمقترحات التالية ، التي يؤيدها الكثير من الدول المعنية .

إن اللجنة الحكومية الدولية ، التي ستكون مفتوحة لجميع الدول الاعضاء والمراقبين ، ينبغي أن تعقد دورة تنظيمية وخمس دورات للمفاوضات ؛ وأن يكون لديها مكتب مكون من خمسة أعضاء - أي بمعدل عضو لكل منطقة ؛ وأن تكون لديها أمانة مخصصة ، يقودها موظف خبير ورفيع المستوى ؛ وينبغي أن يكون تحت تصرفها ، كما كان الحال في اتفاقية تغير المناخ ، فريق من الخبراء متعددي التخصصات . وينبغي أن تمول عملية التفاوض من الميزانية العادية للمنظمة ، ومن التبرعات . وينبغي أن تتقدم اللجنة بتقرير الى الجمعية العامة من خلال القناة التي تقررها الجمعية .

وباعتبار أواغادوغو مقر اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في الساحل وقاعدة خدمات المكتب السوداني - الساحلي التابع للامم المتحدة ، نعتقد أن تلك المنظمات ، بالاضافة الى السلطة الحكومية الدولية للجفاف والتنمية ، ستؤدي دورا في هذه العملية . وأن المنظمات غير الحكومية المختصة يمكنها أيضا أن تساعدنا في تأمين نجاح هذه الجهود .

وخلال المرحلة التحضيرية ، كانت المناقشة الخاصة بهيكل وإدارة معادلة البيئة والتنمية شاقة وطويلة . وفي ريو ، اتفقنا أخيرا على مبدأ تشكيل لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة ، تكلف بمتابعة وتنسيق مقررات المؤتمر . وستكون اللجنة الآلية الرئيسية والمركزية الحكومية الدولية لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية .

ونعتقد أن اللجنة ينبغي أن تشكل بموجب المادة ٦٨ من الميثاق حتى نضمن المتابعة الفعلية لمقررات المؤتمر .

وتكون مهام اللجنة تعزيز التعاون الدولي ؛ وترشيد المقررات الحكومية الدولية بشأن تكامل المسائل الخاصة بالبيئة والتنمية ؛ ودراسة التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، ويجب أن تسترشد في تنفيذها بمبادئ إعلان ريو للتنمية المستدامة في كل بلد . وينبغي أن تتشكل اللجنة من ٥٣ عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات على أساس توزيع جغرافي منصف ، وعلى أرفع مستوى ممكن . ووفقا لممارسة الامم المتحدة يمكن قبول الدول الاعضاء والمراقبين ، بناء على طلبهم بوصفهم مراقبين .

ومن شأن وظائف متابعة وتنسيق اللجنة أن تشمل أيضا كل هذه الوظائف الواردة في الفصول ٣٣ و ٣٤ و ٣٨ ، بما فيها نقل التكنولوجيا ، والعلاقات مع موارد وآليات التمويل ، في ضوء ما وصفته سابقا ، بما في ذلك صندوق البيئة العالمية .

وينبغي أن تكون لجنة التنمية المستدامة مزودة بأمانة مستقلة ، تعين في اطار ميزانية الامم المتحدة ويرأسها موظف بدرجة وكيل أمين عام ، يكون مسؤولا مباشرة أمام الامين العام . إن الامانة ، التي ينبغي أن تكون رفيعة التأهيل وأن تستمد خبرتها وتجربتها من العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ينبغي أن تزود بالموظفين على أساس التوزيع الجغرافي العادل .

وينبغي أن تعقد الدورة الاولى للجنة في نيويورك في ١٩٩٣ .

وفي ١٩٩٧ ينبغي أن نتمكن من عقد جلسة خاصة للجمعية العامة لدراسة وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ونعتقد أن اللجنة ينبغي أن تكون ولايتها مرنة وديناميـة ومتطورة ، بحيث يمكنها في المستقبل أن تغطي جميع الجوانب والمهام التي ترى الجمعية العامة أنه من المفيد اضافتها من أجل ضمان التنمية المستدامة .

لم يتناول وفد بلدي كل جوانب جدول أعمال القرن ٢١ ولا كل نتائج ريو ، ولكننا على يقين من أن أفضل طريقة لمعالجة هذه المواضيع هي أن نأخذ في الحسبان دائما العدالة والتضامن اللذين يجب أن نسعى الى ضمانهما في كل مساعينا .

لقد وجهت بوركينا فاصو السؤال التالي عندما تكلمت من نفس هذه المنصة عن وضعنا المشترك :

"هل سيرتكز النظام العالمي الجديد على عالمية رسالة الميثاق أو على الحقائق القاسية والانتقائية لتوازن القوى الدولي ؟ وفي ظل هذه الظروف ، ما هو دور المحرومين وهم الاعداد الغفيرة من الناس الذين يعانون الجوع والعطش والجهل والمرض ؟ وبإيجاز ، هل ينتظر قليلو الحظ هؤلاء خارجا أم أنهم سيدخلون الى دار أسرتنا كي يتسنى لجميعنا الجلوس معا كاخوة فنتقاسم العيش معا وننمو معا ؟" . (A/46/PV.4) ، ص ٤٨)

إن الجواب لدينا .

السيد ناث (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا ، سيدي ، أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة . وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لاشكر الامين العام السيد بطرس بطرس غالي ، على بيانه التفصيلي الذي عرض به هذا البند من جدول الاعمال . إن الهند تعلق أهمية كبرى على بيانه الذي يحدد فيه نبرة هذه المناقشة . وسيتولى السفير رجالي اسماعيل مداولاتنا الى أن تصل الى نتيجتها النهائية في اللجنة الثانية . لقد أجرى مفاوضات مماثلة بثقة ومهارة كبيرتين في العمل المتعلق بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وأرجو له التوفيق . ويمكنه أن يعتمد على التعاون الكامل للوفد الهندي .

إنني أتكلم باسم بلد لا يتمتع بالثراء ولا بالقوة بالمعنى المفهوم تقليديا لهذين التعبيرين ، ولكنه ، مع ذلك ، البلد الذي يعيش في كنفه سدس أبناء الجنس البشري ، والذي يحتوي على تنوع حيوي هائل ذي أبعاد شبه قارية وطائفة لا مثيل لها من الظروف المناخية الجغرافية وحساسية بيئية تضرب جذورها في أعماق ثقافتنا العريقة .

ومشكلتا الفقر المادي والتخلف الصناعي ، اللتان تعصفان بنا ، لا ينتج عنهما الا ازدياد تلك الحساسية حيال المحافظة على البيئة . والفقراء هم أكثر من يعانون من عواقب اختلال التوازن الايكولوجي . وما تحول أنماط الرياح الموسمية وتردي الاراضي الزراعية وتحات التربة وحالات الجفاف القاسية الا جزء من الصورة التي يكملها التعرض الزائد للأخطار الصحية وارتفاع نسبة الاصابة بالامراض .

ونحن في الهند عاقدون العزم على النضال من أجل تحقيق حياة أفضل لشعبنا ، ونعلم أن سبيل التقدم هو طريق التنمية المستدامة . ولكن بين المعرفة والتنفيذ تكمن هوة واسعة عميقة يستحيل عبورها الا بطفرة تكنولوجية هائلة .

لقد حدث الكثير في ريو . فالوعي والادراك اللذان أيقظهما مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عظيمان . ولكن أين نذهب من هنا ؟ لا طائل من وراء البحث عن منجزات ريو في كمية الوثائق الهائلة التي تدفقت من المؤتمر ، ولا في وهج وبريق الحملات الاعلامية التي لا تزال تحيط به . وعن طريق التوصل الى لب الموضوع والعمل على حله فقط يمكن لنا أن نأمل في تنفيذ المهمة الضخمة التي كلفنا أنفسنا بها قبل خمسة أشهر ، بحيث يمكننا أن نأمل في تنفيذ الارادة السياسية التي أعرب عنها أكثر من مائة رئيس دولة أو حكومة عندما أصدروا اعلان ريو .

ما هو جوهر نتيجة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ؟ يمكن لي أن أوجز عناصره الرئيسية بما يلي :

أولا ، لا يمكن للمشكلات البيئية أن ترى في عزلة ، ويجب الوفاء باحتياجات البلدان النامية الاساسية للتنمية قبل أن تطغي البيئة نفسها على الشواغل الاخرى .

ثانيا ، تتطلب الشواغل البيئية العالمية ، الى حد كبير ، أن يتولى العالم الصناعي الاضطلاع بالاعمال الفورية سواء كانت تصويبية أو وقائية . ويمكن للبلدان النامية أن تشارك ، وستشارك ، إذا توفرت لها السبل لبذل الجهود الاضافية المطلوبة .

ثالثا ، يجب كفالة المزيد من التدفقات المالية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية .

رابعا ، لا يمكن لاية مناقشة دولية حول البيئة أو التنمية أن تمس الحقوق السيادية لكل بلد في استخدام موارده الطبيعية .

خامسا ، من الضروري أن تجرى مشاركة عالمية على أساس المساواة ، مع الانصاف كمتطلب مسبق ، بغية التوصل الى التنمية المستدامة على الصعيد العالمي .

وأنشطة ما بعد ريو ، وبخاصة على الصعيد الدولي ، يجب أن تواصل التركيز على هذه العناصر الاساسية وبالمثل ، يجب على المؤسسات الدولية القائمة والجديدة أن تبني أنشطتها بطريقة تأخذ هذه العناصر في الحسبان . وعلى سبيل المثال ، يجب ألا نحاول تنفيذ الاتفاقيات بطريقة تتطلب فرض أعباء غير ضرورية على البلدان النامية أو السعي الى تنظيم الانشطة الاقتصادية الاساسية . فمن شأن ذلك أن يكون مجحفا ومناقضا لروح ريو ، الى جانب كونه تهورا لا طائل من ورائه . ومن الضروري أن نتمعن مليا في المؤسسات القائمة بالفعل وفي أولوياتنا ، أو عدمها ، وكيفية تعديلها بحيث تتواءم السياسات البيئية مع المنفعة المشتركة . ولا يمكن أن نأمل في حماية كوكبنا الا عن طريق مواءمة احتياجات التنمية التي تفتقر اليها البشرية مع المقتضيات البيئية التي نواجهها .

وعندما نادى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بانشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة ، اقترح اقامة آلية مؤسسية لتحقيق ذلك . ولم يحدد المؤتمر ، متعمدا ، مجالات أولوياتها ، كما أنه لم يحدد الاولويات في جدول أعمال القرن ٢١ . وأية مؤسسة تتناول موضوعا واسع النطاق كموضوع البيئة والتنمية لابد ، حتما ، أن تكون لها أولويات متغيرة بتغير الزمن وتغير المناطق . وما يتمتع بأهمية كبيرة اليوم قد يطغي عليه قطاع آخر في غضون سنوات . وما يتمتع بأهمية قصوى بالنسبة لمنطقة معينة ، تكون أهميته في كثير من الاحيان ثانوية بالنسبة لمنطقة أخرى . ولكن القضايا عبر القطاعية تؤثر علينا جميعا بنفس الطريقة تقريبا ، كما أنه من غير المرجح أن تتغير طبيعتها أو أبعادها في غضون بضع سنوات فقط . وإنه في اطار القضايا عبر القطاعية أيضا يمكن للتعاون الدولي أن يكون مثمرا وفعالا للغاية ، وربما أقل اثارة للخلاف .

الاستنتاج الواضح هو أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تركز بصورة أساسية على القضايا المشتركة بين القطاعات ، مثل تدفق الموارد الإضافية ، وطرائق نقل التكنولوجيا ، وتطوير القدرات ، وإزالة الاختلالات في ميزان التبادل التجاري ، وإعادة توجيه المؤسسات الدولية حيثما اقتضى الامر ، وما إلى ذلك . إن البرامج القطاعية ، التي ستنفذ من خلالها في الحقيقة قرارات ريو ، ينبغي أن ينظر إليها في إطار هذه الشواغل المشتركة بين القطاعات . فعلى سبيل المثال ، إذا كان بلد يرغب في التعجيل في برامج تتصل بالمياه المأمون شربها ، فعندها ينبغي أن تناط باللجنة مسؤولية تعزيز وتشجيع المساعدة الخارجية الضرورية اللازمة لهذه البرامج ، سواء كانت موارد مالية أو تكنولوجية أو تنمية قدرات الموارد البشرية والمؤسسات . إلا أننا لا نتوقع من تلك اللجنة أن تحدد الاولويات داخل ذلك البلد أو أن تتدخل في أطر السياسة الداخلية .

بالمثل ، ينبغي لأساليب الاستعراض المعتمدة أن تكون بحسب المواضيع لا بحسب البلدان . فمن شأن هذا أن يساعد على التركيز على المشاكل الملحة القائمة ، وأن يتجنب المناقشات الجانبية التي قد تضيع جهودنا في خضم المجادلات . إن عمل اللجنة المقترحة لن يكون مجديا ، بل وحتى مقبولا ، إذا ضل طريقه ودخل في مجالات تخص الشواغل الوطنية أساسا ولا تمت بصلة للتعاون الدولي . ولدينا في هذا الصدد ، برنامج مثير للاهتمام ، موازٍ لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، حقق أكبر نجاح له لا في الإطار المحلي أو الإقليمي وإنما في المسائل التي تهم البيئة العالمية* .

يشير جدول أعمال القرن ٢١ أيضا إلى هيئة استشارية رفيعة المستوى مكونة من أشخاص بارزين يعملون بصفتهم الشخصية لتقديم النصح للأمين العام بشأن قضايا

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الخضيري (الجماهيرية العربية الليبية) .

البيئة والتنمية . وإنني أتفق مع الاعتقاد بأن المشورة المقدمة من لجنة دولية أو خبراء بارزين تكون على الدوام مفيدة لنا . وهذه الهيئة يجب ألا تقلل من المرونة التي ينبغي للأمين العام أن يتمتع بها في حصوله على المشورة بشأن مختلف المسائل . وينبغي لنطاقها أن يكمل جهوده في الاستفادة من الخبرة الدولية لا أن يؤدي إلى الغموض في الربط بين لجنة التنمية المستدامة ومنظومة الأمم المتحدة ككل .

تدفقت من ريو استجابات الهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة . وتسود في معظم هذه المؤسسات نزعة مشجعة وصحية لدمج مبادئ البيئة والتنمية في انشطتها . ولا تزال هناك حاجة ملحة إلى زيادة التدفقات المالية ، ولكن ريثما يتم ذلك يمكن لإعادة توجيه بعض الأنشطة أن تقطع شوطا طويلا في تعزيز التنمية المستدامة . ومن العوامل الحاسمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الحاجة إلى تعبئة موارد إضافية لبناء القدرة التي تمكن البلدان من التصدي على نحو مناسب لتحديات القرن الحادي والعشرين . إن مبادرة "القدرة ٢١" لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آلية هامة في تحقيق ذلك . وقد كان من السمات المزعجة رغبة بعض المؤسسات في وضع سياسات وبرامج في معزل عما تحاول الهيئات الأخرى عمله . لابد من إعطاء بعض المبادئ التوجيهية لهذه المؤسسات بضرورة احترام المناشدات المتكررة من مؤتمر ريو باتباع نهج منسق . ينبغي المواءمة بين الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسة معينة مع تلك التي تضطلع بها المؤسسات الأخرى ، ويجب تنفيذها وفقا للمبادئ التوجيهية أو الإطار الذي قد تضعه لجنة التنمية المستدامة .

ستقترح الهند على لجنة التنمية المستدامة ضرورة إعطاء الأولوية لتوفير مياه الشرب النقية لكل مستوطنة على هذا الكوكب بلا استثناء .

ثمة حاجة إلى إبقاء تحقيق هدف الـ ٧,٠ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية قيد الاستعراض المستمر ، لأن نجاح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيكون مشكوكا فيه دون تمويل . إننا لا نطلب المساعدة من أجل المساعدة فقط ؛ إننا نسعى للحصول على المساعدة المالية لحفز جهودنا الإنمائية ، وللتوفيق بينها وبين

الاهداف البيئية الاوسع ، التي التزمنا جميعا بتحقيقها . لا يسعنا أن نغض النظر عن حقيقة أن البلدان المتقدمة النمو هي المسؤولة بصورة رئيسية عن تدهور البيئة العالمية . هذه ليست مجرد ملاحظة تاريخية . إنها حقيقة قائمة . إن إسهام ٨٠ في المائة من البشرية في آسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية في التلوث العالمي ضئيل من حيث النسبة والتناسب . وهذا يعني في الحقيقة أننا ، بتخلفنا وعدم استعمالنا بفضائنا البيئي ، نقدم بالفعل إعانة تدعم أنماط الاستهلاك وأساليب حياة الترف التي تعيشها المجتمعات المتطورة اقتصاديا ، وهي أساليب ما كانت لتتحقق ، بل كانت ستقضي على الحياة على الارض منذ زمن طويل لو كنا نحن الآسيويين والافريقيين والامريكيين اللاتينيين مسرفين في استعمال ميراثنا الطبيعي مثلما أسرفت البلدان المتقدمة النمو .

إن التكنولوجيا الملائمة هي المفتاح الذي يجب أن نفرج به عن موارد هذه الارض إذا كنا نريد إحراز أى تقدم في تحقيق هدف التنمية المستدامة . إن التشوق إلى التنمية أساسي إلى حد أنه لا يمكن كبحة أو إيقافه انتظارا لمناخ أكثر مواتاة . إنه ، لا محالة ، سيستمر . لذلك ، فإن العبء يقع على كاهل البلدان المتقدمة النمو لتوفير التكنولوجيا اللازمة بشروط مقدور عليها ، ولتمويل تطوير التكنولوجيا المحلية . لقد اقترحت الهند مرات ومرات صندوقا لحماية الكوكب بوصفه آلية مناسبة يمكن من خلالها تحقيق نقل التكنولوجيا بما يتفق وروح ريو .

لقد وقعت اتفاقيتان في ريو . وهما مختلفتان نوعا ما عن غيرهما من الاتفاقات ، حيث أنهما مكان ملزمان قانونا وتديرهما الدول الأطراف فيهما ولكنهما تؤثران وستتأثران ، بأكثر من صورة ، بالانشطة التي يضطلع بها في إطار متابعة ريو ، سواء من خلال لجنة التنمية المستدامة أو من خلال منظمات أخرى . وتمثل الاتفاقيتان جهدا جادا من جانب المجتمع العالمي للعمل الجماعي لحماية بيئتنا المشتركة . وهما معا تحققان توازنا دقيقا بين الاعتراف بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والحاجة إلى التعاون عالميا في مسائل محددة . إن العناصر الاساسية لهاتين

الاتفاقيتين مماثلة لما أسميته العناصر التي تشكل صميم اتفاقات ريو . وإذا نفذت الاتفاقيتان بنجاح ، فإن تنفيذ المجالات الأوسع الممثلة في جدول أعمال القرن ٢١ سيكتسب زخما دون شك . لذلك ، من الضروري البدء ، في أسرع وقت ممكن ، بالعملية التي توختها الاتفاقيتان . وتنظر الهند إلى هاتين الاتفاقيتين على أن كلا منهما تكمل الأخرى : فأهداف إحداهما تعزز بالضرورة أهداف الأخرى .

إن فعالية اتفاقيتي البيئة الدوليتين ستتعزز بكل تأكيد إذا انضمت اليهما جميع البلدان ؛ ولا يمكننا أن نغفل حقيقة أن من مصلحة كل بلد أن ينضم اليهما . إن الاخفاق في ذلك لن ينتقص من قيمة الاتفاقيتين بقدر ما يضر بمصداقية الالتزام بحفظ البيئة ، محولا إياه إلى حلقة مفرغة .

إن التهور البيئي من جانب البعض قد تمخض عن اعتبار الغابات فجاة شريان الحياة الوحيد للمستقبل ؛ وبالطبع لن يكون من اللائق أن نعتبر صون الغابات عذرا كافيا لمواصلة الانماط التبديدية لإستهلاك الطاقة . نحن لا ننظر في الهند إلى الغابات على أنها مجرد بالوعات الانبعاثات السمية ، فالغابات تعني الكثير الكثير لنا . فالغابات في الهند تعتبر موردا للمجتمع المحلي ، بما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة النطاق ، ولابد من إدارتها في هذا السياق . إن الحق السيادي للبلد في استخدام موارده الطبيعية داخل ولايته القضائية ، وإن كان أساسيا ، لا يزال يتطلب إعادة تأكيده . إن الغابات قضية تتطلب التعاون العالمي فقط فيما يتعلق بالتعاون المالي والتقني والعلمي . إنها ليست قضية عالمية إذا ما ترتبت على ذلك قواعد تنظيمية دولية ، لانها ليست غير مقبولة فقط ، ولكن غير عملية أيضا . إن مبادئ الغابات المتفق عليها في ريو تشكل التوازن الحساس بين المصالح المختلفة لمجموعات البلدان المختلفة ، وعلينا جميعا أن نعمل معا لتنفيذ هذه المبادئ بأقصى ما لدينا من قدرة يعززها التعاون الدولي .

لم يحدث قط من قبل أن كان للتكافل العالمي هذا الدوي . ولم يحدث قط أن كان مصير الإنسانية معلقا على هذا النحو ؛ ولم يحدث قط أن كانت الحقائق صارخة بهذا الشكل . ينبغي أن تكون التنمية عالمية حتى تكون مستدامة . فالإنسان لديه أرض واحدة ، وكوكب واحد ، ودار واحدة . ولقد ذهبنا إلى ريو بتوقعات هائلة وجئنا من ريو بأمل أعظم : أمل في مستقبل كوكبنا - بل في الواقع ، أمل في مستقبل البشرية .

وإذ نجتمع هنا جميعا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الأولى بعد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، نرى أن الوقت قد حان لأن نتخذ الخطوات الأولية حتى نعطي الشكل الملموس لذلك الامل . دعونا نخطو خطوات ثابتة حاسمة عادلة ، لاننا إذا تعثرنا أو فشلنا ... . لكننا لن نتعثر أو نفشل ؛ وهذا ما أنا واثق منه .

السيد شارمت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن شعب كندا في هذا الاجتماع للجمعية العامة . إننا نقدم على مهمة تاريخية هنا اليوم : مهمة التفكير مليّا في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف بقمة الارض ، المعقود في ريو دي جانيرو ، بل والاهم من ذلك ، أننا نبدأ في التنفيذ العملي للقرارات التي تم التوصل إليها هناك .

إن قمة الارض تمثل منعطفا في الشؤون الدولية . لقد عقدت كرد فعل للادلة المفزعة على أن كوكبنا في خطر . وعقدت على أساس الفهم بأننا لايمكن أن نواصل التصرف كما كنا نفعل في الماضي إذا ما كان لنا أن نبقى على قيد الحياة .

في ريو ، التزمنا باتباع أسلوب عمل جديد وملح : الاسلوب الذي نسميه التنمية المستدامة . ومداولاتنا هنا في نيويورك يجب أن تدلل على عزمنا على ترجمة الكلمات النبيلة عن شقاء الكوكب التي صّرحنا بها في ريو إلى اجراءات ملموسة .

ومنذ المراحل الاولى ، كانت كندا مؤيدا قويا للمؤتمر . وقد سعينا إلى الاضطلاع بدور بنّاء في الاعمال التحضيرية المبكرة وجولة المفاوضات التمهيدية والاجتماعات بقمة الارض ذاتها . وعلى ذلك ، يحدونا الامل في أن نواصل الاضطلاع بدور بنّاء بينما تتحرك الدول والمنظمات الدولية قدما على طريق التنمية المستدامة وتنفيذ نتائج ريو .

وباعتبار أن اقتصاد كندا يقوم على الموارد ، فقد سلمت بتحديات التنمية المستدامة . وتشعر بضغوط المجتمع الصناعي الحديث ، وربما أن هذا هو السبب الذي يدعونا إلى الاهتمام بإيجاد سبيل لمد جسور التفاهم والمشاركة بين الاغنياء والفقراء ، بين الشمال والجنوب ، بين الشرق والغرب .

ونؤمن بأن تحسين الحوار وجعله أكثر فاعلية فيما بين الزعماء هو الطريق الوحيد لبناء جسور التفاهم والثقة والالتزام بالعمل الموحد ، وهو الاساس البالغ الضرورة لعالم مستدام بيئيا .

(تكلم بالفرنسية)

وكما أسلفت ، سعت كندا إلى القيام بدور بنّاء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ، وجولات المفاوضات التمهيدية ، والاجتماعات الفعلية في القمة ذاتها .

وتمكنا من أن نفعل ذلك لأننا كنا مستعدين استعدادا جيدا واضطلعنا بدور فعال في اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . وكنا قد استجبنا إلى تقرير اللجنة الصادر في ١٩٨٧ بتشكيل قوة العمل الوطنية وتنظيم مائدات مستديرة على صعيد البلاد والمحافظة والمنطقة حول البيئة والاقتصاد . ولبّينا الدعوة في الرسالة الواردة في تقرير اللجنة باعتماد التنمية المستدامة الهدف الاساسي لخطتنا الخضراء ، وهي استراتيجية البلاد التي شرعت فيها كندا في ١٩٩٠ .

وقد علمنا إعداد الخطة الخضراء دروسا قيمة تمكنا من تطبيقها في ريو . واتضح لنا أنه ، بغية تنفيذ التنمية المستدامة ، هناك ثلاثة عناصر حيوية هي الشفافية والمساءلة والاشتمالية . وبداية ، ينبغي أن تكون عملية صنع القرارات شفافة ، وتكون عملية يشترك فيها كل الأفراد الذين سوف يتأثرون بهذه القرارات . ثانيا ، يجب أن تحاسب جميع قطاعات المجتمع على أعمالها أو على تقاعسها عن العمل ؛ يجب أن يلتزم الجميع على نحو محدد يمكن أن يحكم به على أدائهم . وثالثا ، تتطلب التنمية المستدامة الاشتمالية ، مع مشاركة الجميع في جهد موحد . وهناك مكان لكل فرد على مائدة التنمية المستدامة ؛ ولا يمكن استثناء أحد إذا أردنا أن ننجح .

هذا هو المنهج الذي يكفل بيئة سليمة واقتصادا مزدهرا للجيل الحاضر وأجيال المستقبل .

وقد أسعدنا أن نرى أن هذا هو النهج الذي اعتمد في قمة الأرض . وفي الواقع ، فإن الشفافية والمساءلة والاشتمالية تسمى الآن "بطريق ريو" . وهي تمثل إنجازا يرقى إلى نفس مستوى الإنجازات الاخرى لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، لأن الانتقال إلى التنمية المستدامة لا يتطلب الأموال أو البرامج الجديدة فحسب ، بل أيضا تغييرا في الموافقة ، وتغييرا في عملية صنع القرار في المقام الاول .

لقد غيّرت ريو الكنديين بالفعل . إذ تغيرت التصورات التي تؤثر على السلوك تغيرا عميقا . فثلثا الكنديين - أى ثلاثة أمثال عدد ما قبل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - يعترفون بضرورة التعاون الدولي في قضايا البيئة الهامة .

(تكلم بالانكليزية)

هناك تغيير أساسي سيشمل مؤسساتنا . لقد أيدت كندا تأييدا قويا في قمة الارض إنشاء لجنة التنمية المستدامة . ونحن نرحب بتقرير الامين العام عن كيفية تحقيق هذا الهدف .

نود أن نرى لجنة رفيعة المستوى قد شكلت بأسرع ما يمكن . إذ أنها ستنهض بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على الصعيد الدولي ، وبصورة أعم ، ستستخدم كحفاز للتنمية المستدامة في إطار منظومة الامم المتحدة - وكيما تكون هذه اللجنة فعالة ، من الضروري أن تبقي على روابط قوية مع شبكة الامم المتحدة الإنمائية . ونعتقد أن هذه اللجنة يجب أن تتضمن المبادئ التي نطلق عليها في كندا "طريق ريو" وهي الشفافية والمصداقية والاشتمالية . وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تنص على المشاركة الفعّالة للمنظمات غير الحكومية وغيرها من المجموعات الرئيسية الاخرى ، وهو مبدأ ستواصل كندا الإصرار عليه . وكخطوة أولى للتدليل على التزام كندا بفوائد طريق ريو ، يشرفني أن أعلن أن وفد كندا لدى الامم المتحدة يضم في صفوفه اليوم ، في هذه المناقشة الخاصة بمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ممثلين عن منظمات غير حكومية .

وأخيرا ، كيما تكون اللجنة فعالة ، فإنها يجب أن تكون واقعية ، ويجب أن تكون خطة عملها عملية مرنة قابلة للتنفيذ . كما ينبغي أن تعمل بروح التعاون والدعم المتبادل لا المجابهة . إذ أن هذا هو السبيل لتحقيق نتائج ملموسة جوهرية .

ونيابة عن كندا ، أشكر الامين العام على تقريره المدروس الخاص بالمتابعة المؤسسية ، الذي يوفر أساسا مفيدا لمداولاتنا . فالتقرير يوضح أهمية إدماج الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحرك العالم صوب التنمية المستدامة . لقد نجح مؤتمر ريو في توفير إطار عمل لتحقيق هذا الهدف فجدول أعمال القرن ٢١ وإعلان ريو ومبادئ الغابات توفر كلها مخططا شاملا للعمل . والقضية الاساسية بالنسبة لكندا تتمثل في ضرورة أن تكون اللجنة قادرة على ضمان تنفيذ هذا المخطط الطموح على الاصعدة الوطني والإقليمي والدولي .

إن لجنة التنمية المستدامة ، بطبيعة الحال ، ليست إلا جزءا من الصورة العامة ، فقضايا التنمية المستدامة وبرامجها ينبغي أن تدمج في منظومة الامم المتحدة بأسرها ، بمساعدة مجلس اقتصادي واجتماعي مصلح وفعال .

أما بالنسبة للجوانب البيئية للتنمية المستدامة على وجه التحديد ، فقد دأب برنامج الامم المتحدة للبيئة ، على مر السنوات الـ ٢٠ الماضية على الاضطلاع بدور ملحوظ في هذا الميدان . وقد دأبت كندا على تأييد هذا البرنامج تأييدا قويا منذ إنشائه ، وسنواصل القيام بذلك . لقد اضطلع البرنامج على مر السنين ، بقيادة الدكتور طلبة ، بولاية صعبة واسعة النطاق . ولابد من الثناء على جهوده وعلى أوجه النجاح العديدة التي حققها . وكندا تتطلع إلى دور معزز للبرنامج في المستقبل ، وإلى تعزيز قدرته على الاضطلاع بولايته . وأعتقد أن البرنامج سيضطلع بدور أكثر أهمية في السنوات القادمة عن طريق تعزيز جهوده في برامج مثل تقييم البيئة ، وبرنامج حراسة الارض ، وفي تطوير الصكوك القانونية الخاصة بالتصدي للأخطار البيئية التي تتشاطرها كل الامم . ويجب على كل الدول الاعضاء أن تجدد التزاماتها لبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وأن تزيدها حيثما أمكن ، سواء كانت هذه الالتزامات ملموسة أو غير ملموسة ، كيما تقدم اليه الدعم القوى الذي يستحقه . وأعتقد أن البرنامج وصل مرحلة النضج الكامل وهو على استعداد الآن لمواجهة التحديات التي تنتظره . وفي مؤتمر قمة الارض أعلن رئيس الوزراء ملروني أن كندا ستضاعف مساهمتها في برنامج الامم المتحدة للبيئة وهذه الزيادة توضح بجلاء ثقتنا في هذا البرنامج .

(تكلم بالفرنسية)

لقد اقترح رئيس وزراء كندا ، لدى حضوره مؤتمر قمة الارض ، خمس خطوات حاسمة للاستفادة القصوى من قوة دفع مؤتمر قمة الارض . وهذه الخطوات تشكل بالنسبة لنا في كندا إطار عمل للتعاون البيئي . لقد طالب السيد ملروني كل البلدان بترجمة التزامها بالتنمية المستدامة إلى أعمال وتنسيقها عن طريق خطط "خضراء" وطنية . وقد قبل دعوة برنامج الامم المتحدة الإنمائي ليتشاطر مع الدول الاخرى تجربة كندا في هذا

المجال . وفي هذا المضمار أعد كندا أن ترصد مليوني دولار كندي لبرنامج بناء قدرات برنامج الامم المتحدة الإنمائي في القرن ٢١ الذي انشئ لمساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها التي تصبو اليها في مجال إدارة البيئة والتنمية المستدامة . ثانيا ، طالب رئيس الوزراء بحماس بالتوقيع السريع على اتفاقيتي التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصديق عليهما وتنفيذهما على وجه السرعة ، وأكد على أن كندا ستصدق على هاتين الاتفاقيتين قبل نهاية عام ١٩٩٢ .

ثالثا ، طالب البلدان المتقدمة النمو باتخاذ الاجراءات اللازمة بالنسبة للمعونة والتجارة والديون من أجل مساعدة البلدان النامية على الانتقال إلى التنمية المستدامة . وفيما يتعلق بالمعونة ذكر أن كندا قد دعمت المرفق العالمي للبيئة ، وأعلن عن التزام كندا بالاسهام بنصيبها العادل . أما بالنسبة للتجارة ، فقد اقترح أن تركز مفاوضات الجولة القادمة للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة على قضايا البيئة . وبالنسبة للديون ، أعلن أن كندا قد توصلت إلى اتفاق مع عدة بلدان في امريكا اللاتينية لتحويل ما يصل إلى ١٤٥ مليون دولار كندي من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية في امريكا اللاتينية إلى مشروعات إنمائية مستدامة .

ورابعا ، تناول السيد ملروني مسألة الآلية المؤسسية الدولية ، وطالب الجمعية العامة للامم المتحدة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتشكيل لجنة التنمية المستدامة . كما تعهد بتوسيع نطاق اختصاصات المركز الكندي للبحوث الإنمائية الدولية لتشمل التنمية المستدامة ، ولتبقى على مشاركة الامم المتحدة في هذه المؤسسة . وعلى مر السنوات الـ ١٠ القادمة سيكون هذا المركز مطالبا بتدبير بليون دولار كندي تخصص لتعزيز القدرة البحثية والتكنولوجية في البلدان النامية .

خامسا ، اقترح رئيس الوزراء بذل جهد مجدد لصياغة ميثاق للأرض ، وحدد عام ١٩٩٥ كتاريخ مستهدف لاستكماله ، ليتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الامم المتحدة . وإضافة إلى ذلك ، طالب السيد ملروني بالمتابعة الفورية لانجازات برنامج الامم المتحدة للبيئة الخاصة بالغابات وصيد الاسماك .

(واصل كلامه بالانكليزية)

إن توافق الآراء الذي توصلنا إليه بشأن البيان الخاص بإدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة ، لم يتحقق إلا بشق الانفس ، وهذا ما أعرفه من واقع مشاركتي في المفاوضات . ويعد ذلك البيان أول اعتراف دولي بضرورة العمل سويا للحفاظ على غابات العالم . ومن الحتمي أن نتحرك على جبهتين . الاولى ، يتعين على كل الامم بذل قصارى جهدها لتنفيذ المبادئ التوجيهية محليا ، أما الجبهة الثانية فتتمثل في ضرورة تعزيز الحوار الدولي الخاص بالغابات ، أساسا من خلال لجنة التنمية المستدامة باعتبارها محفلا لرصد متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وكذلك من خلال منظمة الاغذية والزراعة والمنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية . وهذه تعد أولوية بالنسبة لكندا ، ونحن نقوم باتخاذ خطوات فورية في هذا المضمار . إن استراتيجيتنا الوطنية للغابات ـ خطة عمل كندا للغابات المستدامة ـ ستكيف للوفاء بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالغابات . أما برنامجنا الوطني النموذجي للاحراج فإنه سيشكل شبكة من ١٠ غابات نموذجية في أرجاء كندا ، بمشاركة الحكومة ، وقطاع الاعمال والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية والسكان الاصليين . وفي ريو ، أعلن السيد ملروني النظير الدولي لهذه المبادرة . وستدعم كندا إنشاء أحراج نموذجية في ثلاثة بلدان نامية . وهدفنا هو إقامة شبكة عالمية للاحراج المستدامة عمليا . ويعد برنامج الاحراج النموذجية الدولي أحد الامثلة على كيفية تمكن الدول من العمل سويا لإعطاء معنى لمفهوم التنمية المستدامة .

كما طالب رئيس وزراء كندا باتخاذ إجراء بشأن قضية الإفراط في صيد الاسماك في أعالي البحار ، وهو أمر ذو أهمية حيوية للآلاف من صيادي الاسماك في مقاطعات كندا المطلة على المحيط الاطلسي . إذ رأى هؤلاء الكنديون تدهورا خطيرا في كل أرصدة الاسماك ولا سيما سمك القد الشمالي ، وهو مصدر ثراء أسطوري استغله لأكثر من ٤٠٠ سنة الامريكيون الشماليون والاوروبيون ، واستغلته أخيرا أساطيل صيد الاسماك الآتية من

مسافات بعيدة من آسيا أيضا . ويتعرض هذا المصدر الآن لخطر فقدانه إلى الابد . لقد كان للانخفاض السريع في هذا المصدر آثار مأساوية على مجتمعات صيادي الاسماك في كندا المطلة على المحيط الاطلسي . علاوة على ذلك ، أصبح هذا الاثر محسوسا أيضا في أرجاء العالم .

ومن الاسباب الرئيسية للتدهور الحاد في الرصيد السمكي على الشواطئ الكبرى لنيوفاوندلاند الافراط في الصيد العشوائي في أعالي البحار فيما يتجاوز مياه كندا الاقليمية التي تمتد لمسافة ٢٠٠ ميل . ويمكن رؤية نفس ظاهرة الافراط في الصيد تلك في العديد من مناطق صيد الاسماك الرئيسية في العالم . إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن يتجنب المجتمع الدولي وقوع كارثة في صيد الاسماك في أعالي البحار التعاون الدولي بوضع قواعد تلتزم بها كل الدول الصائدة للاسماك .

ويطالب جدول أعمال القرن ٢١ لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بأن يعقد في أقرب وقت ممكن مؤتمر حكومي دولي تحت رعاية الامم المتحدة من أجل تنفيذ أحكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار فيما يتصل بأرصدة الاسماك المنتشرة في مناطق كثيرة وأرصدة الاسماك التي تكثر من الهجرة . وتؤيد كندا هذه الخطوة تأييدا قويا ، وهي تعمل مع الدول التي تتشاطر أفكارا مماثلة في الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل وضع مشروع قرار يدعو الى عقد مؤتمر بشأن مصائد الاسماك في أعالي البحار ، يبدأ عمله في ربيع عام ١٩٩٣ . إن الهدف الذي نسعى الى تحقيقه من هذا المؤتمر بالنيابة عن صائدي الاسماك في العالم هو وضع نظام لصيد الاسماك في أعالي البحار من شأنه أن يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة للجميع .

وعلينا أن نتصرف بسرعة في جهودنا الرامية الى التصدي لهذه الازمة . فالزمن والمدّ البحري وتناقص الارصدة السمكية أمور لا تتحمل أي انتظار . لذلك يتعين علينا أن نحدد موعدا نهائيا مدته سنتان من الآن لاستكمال أعمال مؤتمر الامم المتحدة لصيد الاسماك في أعالي البحار . وأي تأخير في ذلك من شأنه أن يؤدي الى احداث آثار مدمرة لمصائد الاسماك على السواحل وفي أعالي البحار التي يترابط بعضها ببعض في كل بقاع العالم .

وسيكون ذلك أول اختبار لروح ريو . ونحن مقتنعون بأنه بابداء حسن النية من جانب كل الاطراف ، ستكون النتيجة ناجحة . وسيساعد العمل في كل هذه المجالات في تعزيز قضية التنمية المستدامة مساعدة كبيرة .

(تكلم بالفرنسية)

وعلينا أيضا أن نواصل مناقشاتنا بين الشمال والجنوب التي بدأت في ريو . لقد كانت قمة الارض مهمة لانها ربطت بين مفهومي البيئة والتنمية . وقد ذكرتنا ريو بأن الفقر يحمل الشعوب على نهب بيئتها ويجرها الى فقر دائم التزايد . وإنه يمثل دورة من دورات الحياة غير المستدامة ، يتعين علينا - نحن في العالم المتقدم النمو - أن نساعد في ايقافها .

وقد تعلمنا من تجربة ريو أنه بوسعنا أن نجد حلولا لمشاكلنا ، ولكن ذلك لا يتيسر الا إذا فهم كل منا وجهات نظر الاخر . ومن الطبيعي أن الحوار يمكن أن يكون صعبا نظرا لان الدول المختلفة تواجه مشاكل مختلفة تماما . غير أن ريو لم تظهر فحسب أنه بوسعنا أن نجد الحلول ، بل أظهرت أيضا أن من واجبنا أن نفعل ذلك ، ولدى كندا تقليد تفخر به في تعزيز الحوار الذي يؤدي الى حلول مبدعة وابتكارية ، وهو تقليد نعتزم مواصلة اتباعه .

وتلتزم كندا بتحقيق التنمية المستدامة بالمشاركة مع بلدان العالم الثالث . إن سياسة الوكالة الكندية للتنمية الدولية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة بيئيا ترمي أس هذه المشاركة . ومن بين المهام الحيوية التي تنتظرنا في الشهر الحالي مهمة بدء عملية وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر .

(تكلم بالانكليزية)

وتبشر المداولات التي تبدأ اليوم في الامم المتحدة ببدء عملية ادماج نتائج ريو في الطريقة التي تسلكها الدول في تصريف أمورها فيما بينها . ونحن في كندا قد اتخذنا الخطوات الاولى في هذا الصدد . ونشرع الآن في التصديق على اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي . وسوف نضع الخطط الوطنية المطلوبة لذلك .

وفي شهر آب/اغسطس استكملنا بنجاح المفاوضات مع الولايات المتحدة والمكسيك بشأن وضع اتفاق جديد للتجارة الحرة لامريكا الشمالية . وهذا هو أول اتفاق تجاري دولي رئيسي يتضمن التزاما بالتنمية المستدامة ، فضلا عن أحكام محددة لحماية

البيئة . وعلاوة على ذلك ، وافقت البلدان الثلاثة المشتركة في هذا الاتفاق من حيث المبدأ على انشاء لجنة لامريكا الشمالية تعنى بالبيئة .

وبالاضافة الى ذلك ، سيعقد في هذا الاسبوع اجتماع لكنديين من كل أنحاء كندا لمناقشة كيفية تعزيز منجزات ريو . وسيحضر هذا الاجتماع ممثلون عن كل قطاعات مجتمعنا ، بما في ذلك قطاعات الاعمال والعمل والمرأة والشباب والسكان الاصليين ، والمنظمات البيئية والانمائية . وعلى ذلك نواصل اتباع النهج الشامل الذي اعتمدناه لقمة الارض . وفي هذه المرة ، سيكون هدفنا التوصل الى توافق في الآراء وتعزيز العمل من جانب كل القطاعات للوفاء بالالتزامات التي تعهدنا بها في ريو - كل قطاع يقبل نصيبه من المسؤوليات .

ونحن نعتقد أن العمل الداخلي القوي ضروري ، لان التنمية المستدامة يجب أن تعالج على كل الاصعدة . بيد أن هناك سببا آخر ، الا وهو أنه ما من بلد يعمل لصالح مواطني بلد آخر أكثر مما يفعله لصالح مواطنيه . ويوفر العمل المحلي أساسا سليما للمبادرات الدولية الضرورية بالمثل . وعلى ذلك تشعر كندا بأنها قادرة على أن تسهم اسهاما ايجابيا في مناقشات هذه الدورة .

إن قائمة المسائل التي ينبغي أن نتناولها قائمة طويلة وملحّة . ومع ذلك إن الخطوط التوجيهية القوية التي قدمتها لنا قمة الارض ستيسر لنا مهمتنا . إننا نعرف بشكل خاص أن قضايا البيئة والتنمية لم يعد بالامكان معالجتها بعزل بعضها عن بعض ، نظرا لاعتماد كل منها على الاخرى . كما نعرف أنه يتعين علينا أن ندمج شواغل الشمال والجنوب واهتمامات الدول المتقدمة النمو والدول النامية بعضها في بعض . وعلينا أن نعزز مشاركة كل قطاعات مجتمعاتنا في تحقيق الحلول التي ننشدها . وخلاصة القول ، علينا أن نمارس الوضوح والمساءلة والمشاركة الشاملة ، وهذا يعني اتباع طريق ريو على كل الاصعدة .

وقد أرست قمة الارض معايير جديدة يمكن عن طريقها قياس اجراءاتنا المحلية والدولية فيما يتعلق بالبيئة والتنمية . ويمكن أن تكون تلك المعايير ذات قيمة حاسمة في السنوات القادمة . ونحن نواجه الآن تحديا يتمثل في قدرتنا على أن نرقى الى مستوى هذه المعايير . وليس هناك مكان للبدء من هذا المكان في هذه الجلسة .

السيدة بييتيكاينن (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مَعْلَم على طريق تطور منظومة الامم المتحدة ، التي ولدت في سان فرانسيسكو منذ ٤٧ عاما لكي تنظم العلاقات الدولية . إن قمة الارض التي عقدت في ريو في شهر حزيران/يونيه الماضي تمثل خطوة هامة في عملية تستهدف منع حدوث مواجهة مصيرية بين الانسان والبيئة ، صراع يمكن أن يعرض بشكل كامل الحياة على سطح الارض للخطر .

وقد تعهدت قمة الارض بالتزام بتحقيق نمو مستدام ، والحد من الفقر ، وحماية البيئة . وينطلق هذا التعهد من تفهم عميق للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية . إن الانسان ليس أسمى من الطبيعة . ودون الاحترام الملائم للقدرة الداعمة للارض لن يكون لدينا أي احتمال للعيش في بيئة صحية أو لتحقيق نمو اقتصادي . إن لجوءنا الى استخدام جديد أكثر رشدا للموارد الطبيعية يمكن أن يرشدنا الى طريق جديد لتحقيق اقتصاد مستدام .

هذه الاستنتاجات تم تشاطرها على أعلى مستوى سياسي . وتحقق التزام على أوسع نطاق بتحقيق التنمية المستدامة . وقد انطلق هذا الالتزام من مسؤولية متقاسمة ومشاركة جديدة . ويجب ألا يوجد أي شك اليوم في تصميمنا على الوفاء بالتزاماتنا التي تعهدنا بها في ريو .

وفي هذه الدورة للجمعية العامة ، علينا أن نشرع في السير على الطريق الطويل المؤدي الى تحويل هذه الالتزامات الى واقع حيّ . ولن تحدث الاتفاقات أو البرامج أي تغيير اذا لم يتم تنفيذها . إن الطريقة التي يمكننا أن نحوّل إعلان ريو الى عمل ، وننفذ جدول أعمال القرن ٢١ ، والمبادئ المتعلقة بالغابات ، واتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ - هذه الطريقة ستكون من المسائل الحاسمة .

إن للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى والمؤسسات التمويلية دورا هاما تؤديه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ويوفر جدول الاعمال هذا إطارا وتوجيها طويلي الاجل للاولويات التي ينبغي مراعاتها في برامج عمل الوكالات الدولية . ومما يتسم باهمية حاسمة أن تحث الجمعية العامة وتشجع منظومة الامم المتحدة بأسرها على الشروع في التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ .

كما تتحمل الحكومات مسؤولية استهلال التعاون الدولي الذي اتفق عليه في ريو . وحيث أن قراراتنا اتخذت على أعلى مستوى سياسي ، فيجب على حكوماتنا بالتالي أن تكون مهيأة أيضا لاتخاذ الإجراءات الواجبة بطريقة منسقة في إطار هيئات صنع القرار في الوكالات المتخصصة وغيرها من الاجهزة التابعة لمنظومة الامم المتحدة .

إن حكومة فنلندا ترحب بالاتفاق الخاص بإنشاء اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة . ونود أن نؤكد على أهمية دورها في توفير محفل لإجراء النقاش السياسي ولإسداء التوجيه في مجال السياسات بشأن القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة فيما يتصل بتنفيذ قرارات ريو وفيما يتصل كذلك بادماج قضيتي البيئة والتنمية على نطاق منظومة الامم المتحدة بأسرها . ومما يتسم بنفس القدر من الاهمية رصد مدى اسهام جميع المصادر في توفير موارد مالية جديدة وإضافية تكرس لجدول أعمال القرن ٢١ .

وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن الطرائق التنظيمية للجنة . وينبغي أن تكون الترتيبات المؤسسية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاصلاح الشامل للقطاعين الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة . وقد اتخذت بالفعل خطوات على طريق هذا الاصلاح الذي نأمل أن يضفي مزيدا من الفعالية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ونحن نعتبر أن حجم اللجنة ينبغي أن يراعى فيه التوازن بين الفعالية والتمثيل . فبالرغم من أن عضوية اللجنة ينبغي أن تقتصر على الحكومات ، فإن اللجنة ينبغي لها أن تشجع التعاون والتحاور مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العلمي والخاص وكذلك مع مؤسسات التمويل . فقد كان إسهام هذين القطاعين مصدر تشجيع

خلال عملية التحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ولذا ينبغي السعي إلى تامين استمرار هذا الإسهام .

وتتطلب مهام اللجنة ، وخاصة دورها في إسداء المشورة المتعلقة بالسياسات ، أن يجري النظر بعناية في تنظيم عملها وفي تحديد أساليب عملها . ونحن نعتقد أن من المهم ألا تكتفي اللجنة باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج ريو بل ينبغي لها أن تضطلع بدور دينامي في تحديد الاولويات والقضايا المستجدة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة . ويسرني أن يكون الامين العام قد أكد بدوره على هذا النهج في تقريره .

وينبغي أن تبحث امكانيات تنظيم مناقشات وزارية في إطار اللجنة ، تنسق مع الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تلافيا للتكرار والازدواجية .

إن اللجنة الرفيعة المستوى ستظل ، إن لم تدعمها أمانة قوية وكفؤة ، مجرد منتدى لتبادل الاحاديث . ونظرا للدور المركزي للجنة في مجال تقرير السياسات يفضل - في رأينا - ان تكون نيويورك مقرا لامانتها . فمن شأن هذا أن يسمح للجنة بأن تعمل في تعاون وثيق مع إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يؤدي إلى تقوية كلتا الوحدتين .

ولما كان من صلاحيات الامين العام ان يتخذ الترتيبات الادارية اللازمة في هذا الصدد ، فلن استفيض في تناول هذه المسالة مكتفية بأن أضيف أن رئيس أمانة اللجنة ينبغي أن يزود بالمركز والوسيلة اللذين يتيحان له أن يعمل بصفته المنسق الرئيسي للتنمية المستدامة في منظومة الامم المتحدة بأسرها .

لقد شجعت نتائج قمة الارض عملية الإصلاح الاكبر ، إذ أكدت تلك النتائج على الدور الفريد والضروري الذي تضطلع به الامم المتحدة في تعزيز التنمية المستدامة . وإنني أشجع الامين العام تشجيعا قويا على ادماج الاعتبارات البيئية في عملية الاصلاح ، وفقا للطريقة التي حددها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

ويجب أن يكون طموحنا كبيرا ، ويجب أن تشكل التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من مهمة الامم المتحدة المتمثلة في تعزيز الرخاء والعدالة ، وان ترتبط هذه التنمية ارتباطا وثيقا بالوظائف السياسية المتعلقة بصون السلم والامن في العالم . ومن دواعي سروري البالغ أن الاحظ أن الامين العام قد طرح ، في بيانه فائق الاهمية الذي ألقاه هذا الصباح ، آراء في عملية الاصلاح تتفق إلى حد كبير للغاية مع آراء حكومة بلدي .

وينبغي أن يواصل برنامج الامم المتحدة للبيئة الاضطلاع بدور حاسم في تنشيط وتنسيق الانشطة البيئية لمنظومة الامم المتحدة . ولذا ينبغي تعزيز دور وقدرة برنامج الامم المتحدة للبيئة لتمكينه من النهوض بالوظائف المنوطة به في جدول أعمال القرن ٢١ . ومما يتسم بفائق الاهمية في هذا الصدد رصد البيئة وتقييم الاثر البيئي ، ونشر المعلومات البيئية ، والمضي بتطوير القانون البيئي الدولي وتنفيذه بالإضافة إلى إسداء مشورة الخبراء إلى البلدان النامية فيما يتعلق ببناء قدراتها .

ويضطلع برنامج الامم المتحدة الإنمائي شأنه شأن برنامج الامم المتحدة للبيئة بدور حاسم في متابعة نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئية والتنمية . فبرنامج الامم المتحدة الإنمائي له دور مركزي في تنظيم الدعم الذي تقدمه منظومة الامم المتحدة لعملية بناء القدرة على تنفيذ التنمية المستدامة في البلدان النامية . ويجب أن تراعى هذه الوظيفة الهامة مراعاة كاملة في الاعمال التحضيرية للدورة البرنامجية السادسة لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ولا ينبغي اعتبار تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وخاصة فيما يتصل ببناء القدرة على تحقيق التنمية المستدامة ، مهمة قائمة بذاتها يؤديها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ولكن بوصفه جزءا لا يتجزأ من وظائفه .

إن إدارة الغابات وصونها وتنميتها بطريقة مستدامة ستكون حجر الزاوية لتعزيز الرفاه الاقتصادي والايكولوجي والاجتماعي في معظم البلدان . واعتماد المبادئ الحرجية خطوة هامة في التعاون العالمي على التنمية المستدامة للموارد الحرجية في العالم .

وتتمثل مهمتنا المقبلة في إعداد البرامج الوطنية وغيرها من التدابير ذات الصلة اللازمة لتنفيذ تلك المبادئ . ومما يدعو إلى بالغ التشجيع أن تكون بضعة حكومات قد أعلنت أنها تعكف بالفعل على إعداد هذه البرامج . وينبغي أن تستند هذه البرامج إلى السيادة وإلى المسؤولية فيما يتعلق باستخدام الموارد الحرجية مع مراعاة الاختلافات في الظروف المحلية . فالمزايا الاقتصادية المتحققة من الادارة المستدامة للغابات تعود بالنفع على السكان المحليين . وسيؤدي تنفيذ ورصد المبادئ الحرجية إلى التحسين الكبير للتعاون الدولي . كما سيؤديان إلى زيادة الثقة المتبادلة ويتيحان استهلال عملية التفاوض بشأن صك حرجي عالمي يستند إلى المبادئ المتفق عليها في ريو .

ومن شأن إعداد اتفاقية تشمل الوظائف المختلفة للغابات أن يكفل المصالح الطويلة الاجل للبلدان جميعا . فالاتفاقيتان المتعلقتان بتغير المناخ والتنوع البيولوجي لا تشملان سوى بعض وظائف الغابات . واستهلال المفاوضات بشأن التصحر سيشمل جانبا هاما آخر .

ومع ذلك تؤكد هاتان الاتفاقيتان أساسا على صون الاحراج . وبجدر النظر في جميع الوظائف والاغراض . ومما لا يقل أهمية شمول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بموجب نظام واحد بطريقة متوازنة .

يجب أن يكون تشجيع الاستخدام المتعدد والمستدام للغابات الطبيعية البؤرة الحقيقية لاتفاقية الاحراج المقبلة . وينبغي أن تعزز مثل هذه الإدارة للموارد الحراجية مما تتيح لجميع البلدان أن توقف عملية إنخفاض الموارد الحراجية وأن تلبي في نفس الوقت احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن على استعداد لأن ندعم بنشاط العملية المؤدية إلى مفاوضات بشأن اتفاقية الاحراج . وهناك حاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية لتمكين البلدان النامية من إعداد البرامج الحراجية وتنفيذها . وحكومة فنلندا على استعداد لتقديم الدعم المالي للبرامج والمشاريع الخاصة بإعادة زرع الاحراج والتدريب في البلدان النامية .

وسيعقد المؤتمر الوزاري الثاني لعموم أوروبا المعني بالحراجي في هلسنكي في شهر حزيران/يونيه القادم . ويمكن لهذا المؤتمر أن يعزز التزام الحكومات الاوروبية بتحويل المبادئ الحراجية إلى حقيقة واقعة وأن يمهد السبيل للتعاون المكثف مع البلدان النامية .

ويجب أن ينصب التأكيد الرئيسي في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستوى الوطني . وسيكون للتعاون الدولي دور تعزيز وتنسيق التدابير الوطنية فضلا عن توجيهها في الاتجاه الصحيح . ويجب أن يكون جعل التنمية مستدامة مسؤولية كل قطاع وكل مستوى من السلطات العامة . إن مساهمات المنظمات غير الحكومية والصناعة والنقابات العمالية والمجتمع العلمي لا غنى عنها في هذا العمل . وسيقتضي ذلك توفر القيادة السياسية والتنسيق على الصعيدين الوطني والدولي .

إن حكومة فنلندا بصدد تنظيم عملها المتعلق بمتابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي سيستند إلى التمثيل الواسع للخبرات والمصالح في المجتمع الفنلندي . إن إدماج البيئة والتنمية في عمليات صنع القرار

في فنلندا من أهدافنا طويلة الأجل . ويجري الآن وضع الصكوك الاقتصادية وتقديرات الأثر البيئي من أجل هذا الغرض . وتحظى عمليات تشجيع التغييرات والنهوض بها في أنماط الانتاج والاستهلاك ، بما في ذلك تشجيع توفير الطاقة وتطوير مصادر جديدة ومتجددة للطاقة ، بمكانة رفيعة في جدول أعمالنا .

والتنفيذ الفعّال للاتفاقيتين المعنيتين بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ هو أيضا إحدى أولوياتنا . ونحن نُعدّ للتصديق المبكر على هاتين الاتفاقيتين ونحث الحكومات الاخرى على القيام بذلك .

ومن الاهمية القصوى أن تقوم لجنة التنمية المستدامة بتشجيع تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالتدابير الوطنية في وقت مبكر في أعمالها . وستحظى المبادئ التوجيهية للإبلاغ ولتبادل المعلومات بأولويتنا الاولى في الجانب العملي من مهام اللجنة . ونحن على استعداد لمشاطرة البلدان الاخرى خبرتنا في مجال إعداد جدول الاعمال المحلي للقرن ٢١ والبرامج الوطنية لتنفيذ الاتفاقيتين .

ويكمن جوهر روح مؤتمر ريو في المشاركة وتقاسم المسؤوليات . وتقع المسؤولية الرئيسية عن التنمية الوطنية المستدامة على عاتق الحكومات . ولقد وافقت على أرفع مستوى سياسي على اقتضاء توفير تمويل جديد وإضافي كبير من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . إن المساعدة الانمائية الرسمية بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي .

وأود أن أذكر بأن بلدان الشمال الاوروبي اقترحت ، أثناء العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بأن توافق البلدان المانحة على بلوغ هدف الـ ٠,٧ الخاص بالمساعدة الانمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٠ . ورغم القيود الميزانية التي نواجهها الآن فإننا ملتزمون بهذا الهدف . وستركز استراتيجيتنا للتعاون الانمائي على تخفيف وطأة الفقر وحماية البيئة وتعزيز دور المرأة ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

ونواجه اليوم خطرا جسيما يتمثل في أن الأزمة الاقتصادية الوطنية والدولية ستعمي بصيرتنا وتؤدي إلى حلول تتسم بقصر النظر . ومن الخطورة الاستهانة بالصعوبات

في مجال إيجاد دعم سياسي وتفهم للعلاقة المتبادلة بين الفوائد العالمية والوطنية الطويلة الاجل . وتبدو أهداف التنمية المحلية المستدامة ، في مثل هذه الحالة ، بعيدة المنال ، ويتم التخلي عنها بسهولة .

ويتحتم علينا حيال الاجيال المقبلة أن نواجه التحديات لالتزاماتنا بمؤتمر ريو وأن نستجيب لها . ورغم أن الطريق المؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة يبدو صعبا فإن لدينا ما نهتدي به يتمثل في جدول أعمال القرن ٢١ والقرارات الاخرى الصادرة في ريو . وحيث أن الطريق طويل ، فمن المهم أن يكون الهدف واضحا في أذهاننا أن نتحقق من صحة اتجاهنا من وقت إلى آخر . وتؤيد فنلندا عقد دورة خاصة للجمعية العامة لإجراء استعراض شامل لقرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذها في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧ .

ونحن على استعداد للاضطلاع بنصيبنا من المسؤولية المشتركة الرامية إلى تحقيق الاهداف التي أرسيناها معا في ريو . وإن فنلندا على استعداد للوفاء التام بالتزاماتها .

السيد سيراتي كوبيار (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتوقع المرء من هذا المحفل العالمي البارز تغيرات كبيرة ، وهي تغيرات تتماشى مع عصور جديدة دخلت فيها البشرية . وسيؤكد المؤرخون بكل تأكيد في المستقبل ، عند النظر إلى هذا القرن ، على أحداث العقد الاخير .

ويمكن للامم المتحدة ، في هذه الدورة على وجه الدقة ، أن ترسي دعائم أبعاد سامية للحياة البشرية في المجتمع أو تهوي بالعالم إلى طريق الشك وتثبيط الهمم .

والتحدي الراهن في غاية البساطة ويبعث على الإعجاب الشديد . وقد لا تتاح لهذه المنظمة على الاطلاق فرصة أخرى مثل تلك السانحة للاختيار بين التغيير من أجل مواكبة الوقائع الجديدة أو تفويت ركب التاريخ .

وفي زماننا هذا ، هناك فعلا إدراك متنام أننا جميعا جزء من المجتمع العالمي . وبعد مرور خمسمائة عام على كولومبوس ، أعدنا اكتشاف كوكبنا ، واجدين أنه كيان متكافل واحد طريقة حياة البعض فيه تؤثر على مصير الجميع .

وفي هذه الحقبة المعاصرة ـ أو إذا شئت ، الحقبة بعد المعاصرة ـ تعاظمت قوة مُثل الحرية التي أخذناها عن الثورة الفرنسية ، لكن مبدأي المساواة والاخاء ما برحا مهملين .

ولم يحدث من قبل أن ترسخت الديمقراطية ، كقيمة وواقع ملموس في كل قارة . وتقوم حقوق الانسان المعترف بها كمبدأ عالمي بدور متعاظم الحيوية . وقد اختفت تقريبا مخاطر وقوع مجابهة عالمية ، وأصبح الامن العالمي الجديد غير مركزي . وأصبح حفظ السلام يتطلب إعمال الحكمة أكثر مما يتطلب البحث عن علاج . بيد أن المصادر الرئيسية للخوف لا تزال باقية معنا . فالفقر والمخدرات وتدمير البيئة مازالت كلها تهددنا على المستويين الفردي والجماعي بخطر المآسي الانسانية والامراض الاجتماعية . وتلك المخاطر هي الفرسان الجدد لسفر الرؤيا ، هي التحدي الكبير المشترك الذي لم يستطع العلم أن يقهره ـ ربما لاننا في سباقنا المحموم لإحراز التقدم كنا نميل إلى نسيان أن الانسان في حد ذاته الذي كان يجب أن يكون دائماً محور تركيز المساعي المنظمة .

وقد أفسحت الاستراتيجيات ذات القطبين الطريق للاقتصاد ذي الاقطاب الثلاثة الذي يصاحبه أسلوب جديد من المنافسة ، منافسة تجمع بين سبعة وتفرد لهم وحدهم مأدبة للتنمية . وتواكبت العملية التي أدت إلى انهيار الستار الحديدي مع النزوع إلى الفردية التي تقيم الآن حصنا حول الثروة المتراكمة ، وتركز الموارد ، وتقيم حواجز جديدة حول المساحات التي توسعت فيها ، تفعل ذلك حتى وهي تطيح بالاسوار القديمة للقومية .

لقد فُتحت النوافذ على التكامل ، ولكن الابواب أغلقت في نفس الوقت أمام التجارة نتيجة لظهور الحمائية من جديد ودعم المصالح المحلية أو مصالح جمهور الناخبين . إن التسهيلات المالية المتعددة الاطراف والاتفاقات الخاصة بالتعريفات بينما تصبح اتجاها يشمل العالم كله لا تزال تشكل أنبوباً موصلاً له فتحه كبيرة ناحية البعض وفتحة ضيقة ناحية آخرين ، وتطبق أكثر القواعد صرامة على الاشد عجزا .

علاوة على ذلك ، ان التكنولوجيا ، رغم أنها أصبحت العلاقة المميزة المعاصرة لنمو القوى المنتجة ، باتت في الوقت ذاته السمة الرئيسية التي تمايز بين مستويات التنمية في بلداننا . ولم تعد التكنولوجيا المتقدمة وحدها امتيازا للقلة ، ولكن أيضا التكنولوجيا التي تستهدف الوفاء باحتياجات الانسان الاساسية . فالمعرفة قربت بعضنا من بعض ، ولكن النمو التكنولوجي يفرق بيننا .

إن الفجوات التي تتسع بيننا تزداد إجحافا . فالاغنياء يصيرون أكثر غنى وفقراء العالم وهم الاكثر عددا دائما يصيرون أكثر فقرا . وكانت نسبة التفاوت في الدخل بين الاغنياء والفقراء منذ ثلاثة عقود هي ٣٠ إلى ١ . وتضاعفت الفجوة وأصبحت الآن ٦٠ إلى ١ . وتتسع الفجوة إلى ١٥٠ إلى ١ إذا عقدنا مقارنة بين دخول خمس السكان الاغنى في العالم ودخول الخمس الاكثر هامشية . ويستمر الاتجاه في نفس الطريق على المستويين الوطني والدولي في ظل خلفية تزيد فيها الاتصالات بين التوقعات .

إن تفهّم بعضنا لواقع بعض أكبر الآن ، وقدرة بعضنا على فهم بعض بوضوح أكبر ، دون تحيز أو تزمت أيديولوجي . والحقيقة هي أنه رغم تهاوي الاسوار السياسية فإن الفجوة الاجتماعية اتسعت . وكما أصبحت الفروق بيننا واضحة ، بات من الواضح أيضا أننا استبدلنا مع الوقت قوة الثقافة بثقافة القوة ، ساعين إلى تحقيق أهداف مشتركة لا يمكن أن تتشكل الا حول الاعتراف بخصوصية كل أمة وخصوصية مصالحها .

وليس هذا زمن المأجهة ، ولكنه زمن بناء الجسور . والجسور السياسية تمتد بالفعل وعلينا أن نرسي الاسس الاقتصادية والتنظيمية وأن نعززها فوق كل شيء بروابط التعاون .

إن وسائط الاتصال الالكترونية ووسائل النقل الحديثة قد قصّرت المسافات الطبيعية والذهنية على السواء . ويشمل مفهوم الجوار الآن الكوكب بأسره ، وتلقي الاقتصاديات البيئية النابعة من الارتباط المتبادل بظلها على الاتصالات المباشرة أو الحدود المشتركة . وفي ظل هذه الخلفية تأخذ مُثل جديدة في التشكل . ويقودنا الواقع إلى نهج تقاربية نواجه بها الأزمات العالمية . وتنتشر فكرة تعميم

الديمقراطية وتصل إلى أعمق مستويات مشاركة المواطنين في الشؤون الوطنية والدولية . وفي نفس الوقت تتقدم المعرفة في مجال ما يمكن أن تسهم به في السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية . والعمل آخذ مجراه قدما في مجال التنمية الانسانية ، على أساس فهمها كتركيب لعناصر العمل الجماعي . الا أن التقدم العظيم في مجال المعرفة حدث مع الوعي العالمي الذي تحقق في ريو دي جانيرو ، في قمة كانت تعتبر بيئية في مبدأ الأمر ولكنها ركزت في خاتمة المطاف على العدل والتنمية .

وقد علمنا في ريو بأن التصنيع التكنولوجي المطلق العنان يقودنا إلى تدمير الذات ويفقد بالتدريج أي تشابه بينه وبين التقدم ، مع وجود أنماط الاستهلاك المترفة المتلافة المدمرة من ناحية وتعاظم الفقر المدقع من ناحية أخرى ، الأمر الذي يوضح التشوش الواضح لأنماط التنمية الحالية .

إن الافراط في استغلال المواد الخام ، وتلوث المدن ، واستنفاد الاوزون وارتفاع حرارة العالم ، والمحاصيل التي تسهم في حدوث التصحر ، والتهديد للطبيعة والخوف من الانهيار ، كل ذلك يؤدي بنا لا محالة إلى الاستنتاج بأن هناك حدودا لهذه العملية ، وأننا لا يمكن أن نمضي بمعاملة كوكبنا وكأنه مخيم مؤقت يمكننا أن نرحل منه على الدوام كلما استنفدنا موارده .

وقد اتفقنا في ريو على ضمان دوام أو استمرار أو استدامة الحياة . واتفقنا على التوفيق بين طرقنا في الحياة والأرض وتوفيق بعضنا مع بعض . كما أكدنا اقتناعنا المشترك بالحاجة إلى تلبية احتياجات الحاضر وتعهدنا بأن نكون في خدمة الأرض لصالح الأجيال المقبلة . ومن هنا برز بقوة وبتوافق الآراء مفهوم التنمية المستدامة ، والمبادئ المتضمنة في اعلان ريو ، والعمل الجدير بالثناء لجدول أعمال القرن ٢١ ، وهو برنامج عمل حقيقي للأمم تهتدي به وهو تحدد مسارها في القرن القادم .

وبهذه المناسبة ، أكد رئيس بوليفيا وحذر أن هذا الصك القيم لا ينبغي أن يحول إلى ممارسة أخرى من ممارسات النفاق الدولي . واليوم نخشى أن يكون الطريق من ريو إلى نيويورك طويل أكثر مما ينبغي ، وأننا استنفدنا جهدنا طيلة هذا الطريق ،

وإن أصوات العالم أصبحت أكثر خفوتا ، وأن صفحات اعلان ريو قد تتساقط مع أوراق هذا الخريف ، وأن التحدي الاكبر في هذا القرن . قد يتضح أنه مجرد وميض خافت .

وعلينا ألا ننسى الاسباب التاريخية القاهرة التي دفعتنا إلى اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ . وهو يضم بفصوله الـ ٤٠ وأكثر من ١٠٠ برنامج أشمل اطار لصنع القرار والعمل ، لم يحدث من قبل أن خطر مثله بخيال المجتمع الدولي . إن جدول الاعمال يعالج الجوانب التي تشكل شواغل رئيسية للبيئة والتنمية ، تتراوح بين التجارة والاستثمار الدولي ، والفقر ، والديون ، ومكافحة التلوث والصحة والتكنولوجيا والتعليم والسكان وحماية النظم الايكولوجية للجبال والغابات ، والجزر المحاطة بمياه يرتفع سطحها والبلدان الخلفية ، ونقص خصوبة التربة ، والافتقار إلى الفرص بالنسبة للانسانية .

ولم يحدث من قبل أن رأى العالم ككل يمثل هذا الاكتمال يؤيده مثل هذا التوافق في الآراء . ومن الناحية الرسمية ، تضع الخطط القطاعات أو المجموعات . ويتضمن جدول أعمال القرن ٢١ ملامح للجهود الوطنية والدولية على السواء ، كما يعبر عن الحاجة الى مشاركة الشباب والمرأة والسكان الاصليين ، وأصحاب المشروعات والفلاحين والعمال .

لقد فتح مؤتمر ريو فصلا جديدا في تاريخ التعاون الدولي بتناوله لمشكلات البيئة والتنمية كمشكلات عالمية تستدعي حلولا عالمية .

لقد أقرّ جدول أعمال القرن ٢١ حق التنمية لكل البلدان وأقر بالمسؤولية البيئية للبلدان الصناعية . واعترف أيضا بحاجة البلدان النامية الملحة إلى الحصول على الموارد المالية الكافية والتقنيات المناسبة للنهوض بعملية التغيير فيها نحو تنمية منصفة وقابلة للاستدامة . وينبغي على هذه الجمعية أن تُحول وعود ريو إلى التزامات محددة ونتائج ملموسة .

وفي إطار رؤيتنا للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ، يكون على الشعوب والدول أن تضطلع بالتزاماتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة . وتماشيا مع "روح ريو" ، تكلم السيد موريس ستورنغ عن "ثورة إيكولوجية" ، وحث على احداث تغيير في مفاهيمنا ومواقفنا .

وفي هذا الصدد ، يمكن لثلاثة مؤشرات أن تساعدنا على قياس مدى ما حققناه في هذا الصدد ، وهي : ما إذا كانت الموارد المالية ستتوافر أم أنه ستحدث تأخيرات جديدة في توفيرها ؛ ما إذا كان نقل التكنولوجيا سيكون حقيقة ملموسة أم فكرة مجردة ؛ وما إذا كانت الآلية التي نحن بصدد إنشائها متناسبة أو غير متناسبة مع الأهداف . إن الاجابات على تلك الشواغل الرئيسية ، تكمن في لب هذه العملية ، وستشكل معيار النجاح أو الفشل لقمة الأرض .

وعلى وجه الخصوص ، اتفقنا في ريو على بعض الاسس من أجل الترتيبات المؤسسية . ويتضمن تقرير الأمين العام مقترحات هامة حول هذه المسألة الحاسمة ، ينبغي أن توليها الجمعية اهتماما متأنيا .

وينبغي علينا أن نحرص على انشاء الاطار الصحيح للتعاون ، بالاشتراك النشط من جانب كل البلدان ، ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الدولية ، والجماعات الناشطة في المجتمع .

وإذا وضعنا هذه الأهداف الرئيسية في الاعتبار ، فإن النظرة البناءة إلى هذه المسألة تعطينا بعض الاسس بالترتيبات المؤسسية ويمكن تلخيصها فيما يلي : أولا ، ادماج البعدين الانمائي والبيئي كمبدأ تنظيمي ؛ ثانيا ، وضع الانسان في صميم

الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ؛ ثالثا ، تناسب الهياكل والموارد مع نطاق الولايات الصادرة عن قمة الارض ، رابعا ؛ وجود مؤسسات متعددة التخصصات تركز اهتمامها على العمل والنتائج على الاصعدة المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية ؛ خامسا ؛ الاتساق مع مبادئ العالمية ، والديمقراطية ، والشفافية ، والفعالية ؛ سادسا ، الاتساق والتكامل مع عملية إعادة تشكيل الامم المتحدة وتجديد حيويتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي .

وعلى ضوء هذه العناصر ، يمكن لهذه الجمعية العامة أن تبدأ في الاضطلاع بدور جديد أكثر دينامية . والجمعية العامة كأعلى محفل حكومي دولي ، هي التي اعتبرت الجهاز المركزي المختص بالقرارات والاقتراحات المتصلة بالسياسة العامة في عملية متابعة مؤتمر ريو .

وقد كُلفنا باجراء الاستعراض المرحلي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، والعديد من فصول هذا الجدول يحدد لنا أيضا دور اتخاذ الاجراءات اللازمة في إطار ولايات محددة على نحو واضح . وبعض هذه الامور يستأهل التنويه به . مثلا إنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية لصياغة اتفاقية لمكافحة التحصر ، وخاصة في افريقيا . ويوصي الفصل ١٧ بعقد مؤتمر عالمي بشأن ادارة المناطق الساحلية ، وآخر بشأن المسائل المتصلة باتفاقية قانون البحار ، وثالث في عام ١٩٩٣ بشأن التنمية المستدامة للجزر الصغيرة . والفصل ٢٦ يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة إعلاناً عن حقوق الشعوب الاصلية . وهو يتضمن خاصة تكليفا بعقد اجتماعات سنوية بين المنظمات لوضع اجراءات لادراج آراء الشعوب الاصلية في السياسات والبرامج .

ينبغي على الجمعية العامة أن تضطلع بهذه المهام ، وغيرها من المهام الجديدة ، بطريقة فعالة وواضحة وديمقراطية ، على الرغم من ازدحام برنامج عملها . ان احالة هذه المسائل ، وخاصة المسائل المتصلة بجدول أعمال القرن ٢١ ، إلى اللجان يعني فصل البيئة عن التنمية ، وهو ما يتعارض مع النهج الناجح الذي اعتمد في ريو . وقد قررنا في الوقت الحالي أن تكون المناقشة في الجلسات العامة ، وأن تجرى

المفاوضات في اللجنة الثانية ، ولكن هذا لا يحسم المشكلة الجوهرية على مستوى الجمعية العامة .

إن الجمعية العامة على وجه التحديد هي التي ينبغي أن تنظم نفسها للاضطلاع بمهامها ، وفقا لولايتها الجديدة . فعليها أن تنظر على نحو أكثر فعالية في التقرير السنوي الذي سيقدم اليها بواسطة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تستعرض وتقيم دوريا التقدم الذي أحرزه المؤتمر ، وخاصة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ .

وبغية بلوغ هذه الاهداف ، قد يصح أن تنشئ الجمعية لجانا مخصصة مفتوحة العضوية لتناول أهم المسائل الحاسمة أو الخلافية مثل الإطار اللازم للتعامل مباشرة مع المشاكل ، وتوسيع نطاق الحوار والمفاوضات ، وتحقيق نتائج ملموسة . لقد حقق هذا النهج نجاحا طيبا في المرحلة النهائية للقمة ، وفي اللجنة التحضيرية ، وفي اللجنة الرئيسية ، ولو اتبعناه هنا ، فسوف نعزز دور الجمعية العامة لضمان استمرار التنمية المستدامة . وهذا هو الجهاز الوحيد في الهيكل المقترح الذي يمكن أن يكفل مشاركة عالمية النطاق ، وأن يحشد القوى المعنوية والسياسية اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

ووفقا للفقرة ٣٨-١٠ ، يكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمهام جديدة لمساعدة الجمعية العامة في الاشراف المنسق على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وعلى تحقيق الدمج بين الجانبين البيئي والانمائي في سياسات الأمم المتحدة وبرامجها .

وبوسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم توصيات إلى الجمعية العامة والوكالات المتخصصة ، والدول الاعضاء . والمادة ٦٤ من الميثاق تخوّل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحصول على تقارير عن تنفيذ توصياته ، وهذا يعني علاقة أوثق بين ذلك الجهاز ومختلف الاجهزة والوكالات والبرامج الحكومية الدولية .

وخاصة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي أن نكفل ألا تعمل الوكالات المختلفة بمعزل عن بعضها متبعة نهجا تنحصر في قطاعها ، ودون تنسيق فيما بينها أو مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وينبغي توسيع نطاق الدور الذي يضطلع به المجلس

الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه من جديد لكي يشتمل على تحسين تنسيق عمل وأنشطة منظومة الامم المتحدة كلها ، بما في ذلك الوكالات المالية الدولية .

وفيما يتعلق باللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، نود أن نوضح دعمنا الكامل لانشاء اللجنة باعتبارها جهازا تنفيذيا رفيع المستوى يأخذ في اعتباره كل الجوانب المتصلة بمتابعة مؤتمر ريو وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، مع تخويله المهام والصلاحيات اللازمة للاضطلاع بولايته .

ونحن نؤكد أهمية المشاركة الفعالة لاجهزة منظومة الامم المتحدة وبرامجها ومنظماتها ، وخاصة المؤسسات المالية ، والمنظمات غير الحكومية في مداولات هذه اللجنة . وهذا سيوفر للجنة إطارا مباشرا متكاملا متعدد التخصصات . سواء من الناحيتين المفاهيمية أو العملية ، ويمنحها أكبر دعم ويوفر لها القاعدة الاجتماعية اللازمة .

وبالمثل ينبغي أن تكون للجنة ، سواء بموجب النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو النظام الداخلي للجنة ذاتها ، صلاحية إنشاء لجانها الفرعية ، بالنظر إلى التنوع الكبير في المهام التي هي مكلفة بها .

وفيما يتعلق بعضوية اللجنة ، نعتقد أن عضويتها ينبغي ألا تكون هي نفس عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي . إن الانتماء إلى المجلس واللجنة معا من شأنه أن يضر بجوهر العالمية والمشاركة العريضة . فالانفتاح والتنوع في التمثيل أمران أساسيان من أجل الاداء الديمقراطي وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية للجنة وللمنظومة .

وتنص الفقرة ٣٨-١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ على توفير أمانة مؤهلة ذات كفاءة عالية لدعم عمل اللجنة ، وآلية التنسيق المشتركة بين الوكالات . ونحن نؤكد على ضرورة أن يكون لهذه الامانة هيكل قوي منفصل ومحدد السمات بقيادة وكيل للامين العام يرفع تقاريره إلى الامين العام رأسا .

يجب أن تكون المبادئ التنظيمية للأمم المتحدة عالمية وقابلة للدوام . ومما لا غنى عنه بالتالي قيام توزيع جغرافي منصف توفر أفضل تدريب ممكن ، مع مراعاة الخبرة المكتسبة خلال التحضير للمؤتمر . وفيما يتعلق بمقر الامانة ، نعتقد أن بعثات البلدان الاصغر تفضل نيويورك ، على أن يستكمل هذا المركز بمكاتب فرعية في جنيف وفي المناطق النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، وذلك للسير قدما بعمل اللجنة .

إن الوقت ليس في صالحنا ، فبعد سبع سنوات تقريبا سيبدأ القرن التالي وتبدأ الالف سنة التالية ، ونحن نجتمع هنا بالنيابة عمن نمثلهم لكي نمهد الطريق الى المستقبل ونؤكد حق كل فرد في النمو وفي المشاركة في هذه الحديقة الارضية التي تنتشر في ارجائها جروح يجب أن نداويها .

إن الوحدة في ظلال التنوع يجب أن تكون السمة المميزة لهذا العصر . والإنسان بكل قيمه ولغاته ومعتقداته وتكنولوجياته ، وبالاختصار ، بكل ثقافته ، جزء من التنوع الحيوي .

إن تصورنا "الحديث" لهذا النظام الايكولوجي كبيت مشترك لا يختلف عن التصور الكوني لدى رجل الانديز . إن هذا التصور مطبوع في ذاكرتنا الموروثة . لقد كنا نعرف دائما أن ثمة صلة وثيقة بين غنى البعض وفقر البعض الآخر ، وإن موت البعض يؤثر على البعض الآخر . لقد وجدت حكمة ثقافاتنا القديمة علاقة بين الاله الشمس ، والام الارض أو "باتشاماما" ، ووجدت صلة قوية بين الانسان والبيئة ، وبين الماضي والمستقبل . وحتى نكون قادرين على توجيه مسار الكل يجب أن نحرص على حياة الاجزاء ، وأن نضمها معا في إطار مصير مشترك .

إننا نثق أنه بفضل حكمة رئيس الجمعية العامة في هذه الدورة ، ستصل مداولاتنا الى نهاية ناجحة . وأمامنا الآمال والتحديات التي عهد بها الينا المجتمع الدولي تحت تمثال المسيح المخلص بذراعيه المنبسطين في ريو دي جانيرو .

السيد جوهانسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبدأ بياني بتوجيه الشكر الى الامين العام الذي أدلى به صباح اليوم .

لقد مضت خمسة شهور منذ انعقد مؤتمر ريو . ولم تتضاءل ذكريات هذا المؤتمر الذي اتسم بتنظيم جيد . لقد عكست النتائج الملموسة للمؤتمر عملية تحضيرية فعّالة وجادة ، بلغت ذروتها باعتماد وثائق لها أهمية أساسية ودائمة . وأبرز المؤتمر الصلة بين البيئة والتنمية ، ورفع مستوى الوعي في جميع أنحاء العالم . لقد هيأت قمة الارض الظروف لعمل سياسي جديد ، على المستويين المحلي والدولي . وكان المؤتمر أيضا نقطة انطلاق لعصر جديد من المفاوضات المتعددة الاطراف . ففي ريو أكدنا جميعا على أن المؤتمر جزء من عملية ، وأن نتائج المؤتمر لا يمكن الحكم عليها إلا في ضوء المتابعة .

وحان الآن وقت التحرك قدما وترجمة التزاماتنا في ريو دي جانيرو الى أعمال ملموسة . ويجب علينا أن نغير السياسات والمواقف حتى نجعل التنمية المستدامة أمرا ممكنا .

إن الجمعية العامة محفل عالمي ، وهيئة رفيعة المستوى لصنع السياسات ، والتزامنا هو أن نضمن أن القرارات السياسية التي نتفق عليها هنا ستكون نبراسا لتنفيذ التعهدات التي قطعت في ريو . ومع ذلك فنحن لا نملك هنا سوى إعداد الادوات وتطوير الصكوك . أما صانعو التنمية المستدامة الحقيقيون فهم النساء والرجال العاملون في الحقول وفي المدن بعيدا عن النهر الشرقي في نيويورك . هؤلاء الناس جميعا من حقهم أن يتوقعوا منا أن ننشئ نظاما ثابتا وفعّالا لمتابعة مؤتمر ريو . فما هي مكونات هذا النظام ؟

إنها أولا ، قيام لجنة للتنمية المستدامة على المستوى العالمي ، تؤدي دورا حاسما في تمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من الوفاء بوظائفهما في صنع السياسات وفي التنسيق .

ثانيا ، الجهد المتظافر للوكالات المتعددة الاطراف والثنائية ، بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية وأوساط التجارة والصناعة ، لنقل الموارد التقنية والمالية الضرورية لجعل التنمية المستدامة ممكنة في جميع أنحاء العالم .

ثالثا ، المستوى اللامركزي الملموس الذي يشترك فيه حشد كبير من وكالات الامم المتحدة والهيئات الاخرى ، بما في ذلك برنامج الامم المتحدة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والاليات المنشأة أو التي ستنشأ لإدارة الجيل الجديد من الاتفاقيات .

رابعا ، المستوى الوطني والمحلي ، حيث ينبغي ترجمة المنظور العالمي الى إجراء عملي من جانب ملايين ، بمعنى الكلمة من صانعي القرار .

اسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على كل نقطة من هذه النقاط .

إن اهتمامنا الرئيسي في هذه الدورة للجمعية العامة ينصب بطبيعة الحال على لجنة التنمية المستدامة المتوخاة . إننا نعرب عن تقديرنا البالغ للمعلومات الشاملة الواردة في تقرير الامين العام .

إن الفصل المؤسسي لجدول أعمال القرن ٢١ يتضمن في رأينا مجموعة متوازنة من التوصيات ، وهو يعطينا الإمكانية والمسؤولية لإنشاء شيء جديد وخلاق داخل منظومة الامم المتحدة . وهذا الشيء هو المؤسسة المركزية التي ينبغي أن تنفذ روح ريو دي جانيرو وتعمل على مواصلة منجزات ريو وتكون مصدر إلهام مستمر للمنظومة بأكملها . ينبغي ألا تغرق اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في تقارير روتينية أو أكوام من الوثائق .

ينبغي أن تكون اللجنة الجديدة مندمجة على نحو جيد في الانشطة العامة للامم المتحدة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي ، وأن تكون على صلة رشيدة وفعّالة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما اقترح الامين العام في تقريره . وينبغي للجنة أن تضطلع باستعراض السياسات من المنظور الواسع للتنمية المستدامة .

إننا نثق في أن الأمين العام سينظم خدمات الأمانة بطريقة فعّالة ، وأن هذه الخدمات ستكون تحت إشراف شخصي على المستوى الرفيع المناسب للاستجابة للمتطلبات الجديدة . وهذا يعني أن الأمين العام عليه أن يحقق التوازن الصحيح بين ضرورة الإدماج في الهياكل الحالية ، وضرورة إنشاء وحدة خاصة في الأمانة يُفضل أن يكون مقرها في نيويورك لخدمة اللجنة الجديدة بالإضافة الى لجنة التنسيق الإدارية والهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى .

ونحن نثق في نهج السفير رازالي ممثل ماليزيا في النظر الى المفاوضات التي تنتظرنا . ونشاركه في رأيه القائل بأن عملنا هنا هو إيجاد حلول عملية وإننا ينبغي أن نقتصر على المجالات التي يكون فيها اتخاذ قرار من الجمعية العامة ضروريا ، مثل القرار الخاص بحجم اللجنة . إننا نفضل أن يكون العدد قريبا من عدد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ونحن نعلق أهمية سياسية كبيرة على اللجنة المعنية المستدامة . ومن ثم نرى أنها ينبغي أن تجتمع على مستوى رسمي رفيع ، وأن المشاركة فيها ينبغي أن تكون على المستوى الوزاري في جزء من دوراتها . ونتوسم أن تعقد اللجنة دورات تخصص لمواضيع محددة ، وأن تحظى بمشاركة نشطة من البلدان التي لها مركز المراقب . كما نرى أيضا وجوب ضمان التوازن السليم بين الجنسين وبين الأعمار ، في عمل اللجنة . ونؤيد الاشتراك النشط من جانب المنظمات غير الحكومية استنادا الى التجربة المستفادة من الاجراءات التي اتبعت في مؤتمر ريو .

وفي رأي حكومة السويد ، أن أحد أكبر إنجازات ريو دي جانيرو كان الربط الوثيق بين البيئة والتنمية . وحتى لو كان النص الوارد في الفصلين ٣٣ و ٣٤ معقدا وناجما عن تفاوض عسير ، فإن الرسالة الاساسية واضحة لا لبس فيها ، ومفادها أن ثمة حاجة لإيجاد وفرة من الموارد الجديدة والإضافية . وفي الوقت نفسه ، فإن العالم المتقدم النمو يعاني من حالة انكماش تتسم بارتفاع مستويات البطالة وضعف الاستثمار .

غير أن متابعة ريو دي جانيرو قد توفر لنا بصيصا من الامل : فعلينا ألا نغفل عن إمكانيات التكنولوجيات البيئية ، وما يمكن أن تؤكده من المنتجات الجديدة وفرص العمل الجديدة . وكما هو وارد في جدول أعمال القرن ٢١ . فإن الموارد التي يفرج عنها نتيجة لنزع السلاح ينبغي أن تستخدم في قطاع البيئة . وعلينا أن نظهر سعة الافق والجرأة فلا نجعل الصعوبات الحاضرة تنسينا متطلبات المدى البعيد .

وفي ضوء ذلك يكتسي الاجتماع المقبل للمشاركين في مرفق البيئة العالمية أهمية حاسمة . فعلى المرفق أن يثبت قدرته على الاصلاح في هيكله وإجراءاته في اتخاذ القرارات ، كما يتعين على المشاركين فيه من البلدان المتقدمة النمو أن يظهروا ثقة في الآلية الجديدة بتوفيرهم تغذية كبيرة للمرفق .

وفي الدورة الرابعة للجنة التحضيرية بادرت بلدان الشمال الاوروبي بطرح مفهوم المجموعة المتكاملة من التدابير المالية ، بما في ذلك بطبيعة الحال ، هدف الـ ٠,٧ في المائة للمساعدة الانمائية الرسمية . ويعكس الفصل ٣٣ من جدول اعمال القرن ٢١ هذا النهج . وعلينا أن نستمر في هذا الطريق . ونحن نشارك الامين العام رأيه بأن أول اجتماع للجنة المعنية بالتنمية المستدامة ينبغي أن يكرس اهتماما ملحوظا لنقل الموارد المالية والتكنولوجيا . وعلى وجه خاص ، ينبغي إيلاء اهتمام جديد الى أساليب خلاقة للتمويل لاسباب ليس أقلها القيود الراهنة الناجمة عن أوضاع الميزانيات . وفي المدى الطويل ، ينبغي النظر بجدية في تعبئة الموارد الدولية لاغراض التنمية المستدامة ، ويفضل أن يكون ذلك على أساس رسوم وجبايات تفرض للتحكم في كيفية استخدام الموارد وفي كميات التلوث . واللجنة إذا ما تصدت لهذه المسائل

المحورية ، ستكتسب بذلك المكانة المنشودة لها وترى أساسا وطيدا لعملها في المستقبل .

ومنذ سنوات عديدة وحتى الآن ، يتجاوز التعاون الإنمائي السويدي هدف ٠,٧ في المائة وقد أدرج الاهتمام بالبيئة كهدف أساسي لهذا التعاون ، وجميع المشاريع الرئيسية التي نشارك فيها تخضع الآن للتقييم البيئي . وقد أضيفت هذا العام الى المساعدة الإنمائية الرسمية لموارد إضافية تبلغ ٦٠ مليون كراون سويدي ، خصصت لدعم العمل البيئي العالمي في البلدان النامية .

ومنذ بداية عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، دعت السويد الى اتباع نهج لا مركزي . ومن المهم بطبيعة الحال أن يوجد هيكل فعّال يؤدي عمله في المركز على ما يرام . ولكن النتيجة ستكون محدودة جدا إن لم تشترك في العمل الوكالات المختلفة في منظومة الامم المتحدة وخارجها ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية .

لذلك ، من الضروري أن تكون توصيات جدول أعمال القرن ٢١ محل دراسة دقيقة في مختلف الوكالات . وأن تقوم هذه الوكالات بالعمل بها . وينبغي لجميع الحكومات أن تشعر بمسؤوليتها عن اتخاذ المبادرات الضرورية في مجالى الإدارة المختلفة لهذه الوكالات . ونحن نعتبر أن اقتراحات التنسيق الواردة في تقرير الامين العام اقتراحات في محلها تماما . ونرى بشكل خاص ضرورة تعزيز التنسيق مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومؤسسات برايتون وودز .

وينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة أن يواصل الاضطلاع بدور أساسي بوصفه الهيئة الرئيسية في منظومة الامم المتحدة للمسائل البيئية . وعلى البرنامج أن يستعرض برنامج عمله على ضوء نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وأن يجري أية تعديلات ضرورية . ومن الاهمية بمكان تعزيز دوره كعامل حفاز لتشجيع الانشطة البيئية في منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن دوره في تطوير القانون البيئي ، والرصد والتقييم البيئيين .وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة

أن يشارك في عمليات الاستعراض التي تجريها لجنة التنمية المستدامة بتوفير تقييمات بيئية للقطاعات الإنمائية .

إن مسألة الطوارئ البيئية تتطلب اهتماما متزايدا من منظومة الأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، أود أن أذكر الجمعية العامة بالتقرير الذي اعتمدناه في العام الماضي ، والذي تضمن ، في جملة أمور ، استخدام الموارد العسكرية لأغراض مدنية في مثل حالات الطوارئ هذه .

وبالنسبة الى موضوع أثر النشاط العسكري على البيئة ، كنا نتمنى أن نرى مزيدا من التقدم في ريو دي جانيرو ، ولكننا حققنا بداية على كل حال . فجدول أعمال القرن ٢١ ينص بأن تطبق على النفايات الخطرة نفس القواعد في المجالين العسكري والمدني على حد سواء . وتزمع حكومة السويد متابعة هذا الموضوع في إطار لجنة التنمية المستدامة .

ومن بين مجالات أخرى نؤكد عليها ، أود أن أذكر قطاع الطاقة الذي يتسم بأهمية حاسمة للتنمية المستدامة . فزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتطوير موارد الطاقة الجديدة والمتجددة هما مسألتان أساسيتان .

وفي مجال المواد الكيميائية ، من الضروري تعزيز التعاون الدولي ، وعلينا أن نبني على أساس منجزات ريو دي جانيرو ، حيث أن المسؤولية الخاصة للبلدان الصناعية في هذا المجال قد جرى تأكيدها بوضوح .

وفي إطار المتابعة اللامركزية ، ينبغي لدورة الجمعية العامة هذه أن تتخذ عددا من المقررات المحددة . وأشير بشكل خاص الى العمل اللازم في فترة الانتقال بصدد اتفاقية تغير المناخ . ومن الاهمية ضمان أن هذه العملية التي تتسم بأهمية حاسمة لمستقبل هذه الاتفاقية الهامة ، ستحظى بالموارد الكافية .

ويتعين على الجمعية العامة أيضا أن تعتمد القرارات الضرورية لإنشاء لجنة تفاوضية لوضع اتفاقية لمكافحة التصحر . وهذا الموضوع له أهمية عملية كبيرة ، بل إنه ينطوي على ما هو أكثر من ذلك ، فهو يرمز الى مسؤولية المجتمع العالمي تجاه افريقيا . والوقت المحدد لهذه المفاوضات قصير : فأهداف المفاوضات ينبغي أن تكون

محدودة وواضحة حتى تكون لدينا بحلول حزيران/يونية ١٩٩٤ اتفاقية جاهزة تصلح أساسا للعمل في المستقبل .

ولقد أوصى جدول أعمال القرن ٢١ بعمل خاص لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة . والسويد تؤيد اقتراح عقد مؤتمر في بربادوس عام ١٩٩٣ . وتأمل حكومة السويد في ألا يكون ضيق الوقت المتاح للأعمال التحضيرية سببا في ظهور أية صعوبات . وفي هذا الصدد ، من الأهمية بمكان ضمان الاستخدام الكامل لقدرات وخبرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وأخيرا دعوني أذكر تحت هذا العنوان بأن جدول أعمال القرن ٢١ يوصي بإجراء دراسة جدوى لعقد مؤتمرات إقليمية حول النقل والبيئة . وفي رأينا ، أن لقطاع النقل أهمية أساسية لغالبية المشكلات التي نعالجها في متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وهذه المسألة تدخل في صميم المناقشة حول البيئة والاقتصاد وهي تهم الجميع بلا استثناء . وحكومة السويد تتوقع أن تضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة بدور مركزي في التحضير لعقد مؤتمر في منطقتنا .

إن نجاح أو فشل متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أمر سيتعزز على الصعيد الوطني ، فينبغي الاضطلاع دونما إبطاء بالعمل على الصعيدين الوطني والمحلي .

وينبغي تقديم معلومات عن العمل الوطني بطريقة مناسبة الى منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك لجنة التنمية المستدامة ، لكي نستفيد جميعا من تجارب الآخرين . والتقارير الوطنية التي أعدت لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تُعد مثالا ممتازا في هذا المجال .

ومنذ مؤتمر ريو دي جانيرو ، بدأت حكومة السويد عددا من الأنشطة . فقد استخدمت وسائل مختلفة لإطلاع الرأي العام والعديد من المنظمات والمؤسسات على الخلاصة الرئيسية لمؤتمر ريو دي جانيرو . وفي حلقة دراسية رئيسية دامت يومين في نهاية آب/أغسطس ١٩٩٢ ، قمنا بتحليل نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وناقشنا آراء مختلفة بشأن كيفية المضي قدما في عملية المتابعة .

ومنذ اسبوعين ، قدمت حكومة السويد الى البرلمان كتابا أبيض عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ورد فيه تقييمنا لمؤتمر ريو دي جانيرو مع الإشارة الى إجراء المتابعة في المستقبل . وتضمن الكتاب الابيض أيضا ترجمة كاملة الى اللغة السويدية لقرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . بما في ذلك جدول أعمال القرن ٢١ .

إن التنمية المستدامة ينبغي أن تتحول الى حقيقة بالنسبة لجميع قطاعات المجتمع . وحكومة السويد تخطط الآن لتوزيع مواد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على عدد كبير من قطاعات المجتمع ، بما في ذلك المجالس البلدية . وسنطلب اليها أن تقوم بتحليل الاجزاء التي تنطبق عليها من قرارات ريو دي جانيرو ، وأن تتقدم في حوالي منتصف السنة المقبلة باقتراحات ملموسة عن الكيفية التي تعتزم بها تنفيذ هذه القرارات . وعلى أساس هذه المعلومات ، ستتقدم الحكومة الى البرلمان باقتراحات ملموسة في شأن تنفيذ قرارات ريو دي جانيرو .

وفي الشروع في متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، نواجه مشاكل محددة عديدة . إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وسائر الوثائق الاخرى يقتضي عملا شاقا وجادا من جانب أناس عديدين لسنوات عديدة . ويتعين علينا النظر في جميع التفاصيل بجدية وعناية . إن رسالة ريو هي قبل كل شيء رسالة كلية متكاملة وجزء لا يتجزأ من العالم الجديد الناشئ . إنه عالم يتيح أملا كبيرا ، بيد أنه ينطوي أيضا على مخاطر كبيرة ، على الاقل فيما يتصل بالمشاكل العالمية للبيئة والتنمية . وربما لدينا فرصة من ٢٥ إلى ٥٠ سنة لتغيير أنماط المعيشة والاستهلاك غير المستدامة واتخاذ خطوات جذرية لاستئصال الفقر . وهذا وقت قصير .

دعونا إذن نلقي نظرة ثاقبة : إذ أننا نحتاج ، وبخاصة في العالم المتقدم النمو ، إلى النظر نظرة عميقة في طريقة تنظيم مجتمعاتنا واقتصاداتنا . وفي السويد . تقوم الحكومة حاليا بإعداد مشروع قانون تمهيدا للانتقال إلى مجتمع "التدوير البيئي" ، الذي يستند إلى مفاهيم "الإقلال ، وإعادة الاستخدام ، والتدوير" . إن هذا تحول صعب لكنه ضروري .

إن أبعاد هذه المهمة ذاتها تجبرنا أيضا على النظر نظرة بعيدة المدى . إن التغييرات عميقة الجذور في المجتمع لا يمكن أن تحدث إلا بمرور الوقت . وسوف تتطلب الكثير من الجهود التعليمية وبناء الوعي ، بيد أن العمل لا بد أن يبدأ دونما إبطاء . كما أن النظر نظرة بعيدة المدى له دلالة أخرى : واقصد مسؤوليتنا تجاه الاجيال القادمة . إن آثار أعمالنا - أو آثار تقاعسنا عن العمل - ستبقى أمدا طويلا بعد رحيلنا .

وأخيرا فإننا نحتاج إلى نظرة شاملة . إن كوكبنا كل لا يتجزأ . ولا يمكن ضمان الأمن أو الرخاء في الأمد الطويل إذا استمرت الاتجاهات الحالية والتباينات الحالية بين الاغنياء والفقراء . إن التعاون الفعّال من أجل التنمية المستدامة هو لصالح الجميع ، ونحن في الشمال ينبغي أن نقابل شركاءنا في باقي العالم باحترام لاحتياجاتهم وعاداتهم الوطنية وتقاليدهم ومعارفهم .

إننا نحتاج إلى نظرة ثاقبة بعيدة المدى وشاملة . من السهل أن نقول هذا ، ولكن من الصعب جدا أن نترجمه إلى عمل . إن وقت البلاغة الكلامية قد مضى ؛ وقد جاء وقت العمل .

السيدة فيلدغريل زانكل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الجمع . وأعتقد شخصيا اعتقادا قويا ، كما تعتقد حكومتي ، أنه ينبغي التشديد على أهمية متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية ، وعلى البداية التي نقدم عليها اليوم .

وبوصفي أحد المشتركين في مؤتمر الارض ، أعتبر أن مؤتمر ريو ليس مجرد مؤتمر كغيره من المؤتمرات ؛ لقد مثل ولا يزال يمثل عنصرا حاسما في حاضر ومستقبل كوكبنا على السواء .

وبالنسبة للنمسا إن عملية المؤتمر تعد أول جهد عالمي للتصدي لمهمة حافلة بالتحديات هي تحقيق التوافق بين البيئة والتنمية ، ومن ثم جعل البيئة والتنمية شريكين في العمل من أجل مستقبل البشرية .

وعلاوة على هذا فإن نتائج مؤتمر ريو توفر الاساس لشراكة عالمية جديدة . والآن بعد المؤتمر ، علينا أن نترجم هذه الشراكة إلى واقع عملي ، وحسبما قال الامين العام هذا الصباح إلى واقع اقتصادي وسياسي محدد . فالتنمية المستدامة لم تصبح بعد حقيقة واقعة لا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ولا للبلدان النامية ولا للبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول ، إنما هي الهدف الذي يتعين علينا جميعا أن نسعى إلى تحقيقه .

إن المؤتمر قد حقق فعلا مهمة هامة جدا بأن نبهنا ، حكومات وشعوبا ، إلى التحديات التي تنتظرنا . وببساطة ينبغي لنا أن نواصل السعي ، وقد سرّني جدا ما رأيته وسمعته اليوم من خطط مشجعة وطموحة عن كيفية مواجهة هذه التحديات .

وقد بات من الواضح أيضا في ريو أن الحماية البيئية من ناحية والرخاء الاقتصادي من ناحية أخرى لا يمكن تحقيق أي منهما بشكل دائم على حساب الآخر . وعلاوة على هذا ، تم التدليل بجلاء مرة أخرى على ضرورة وجود تعاضد قوي جدا بين هذين العمادين اللذين ينبغي أن تُبنى عليهما التنمية المستدامة . ولتحقيق هذا علينا أن نعمل على إيجاد نظام للأسواق التنافسية المفتوحة ، تكون الاسعار فيه معبرة عن التكاليف البيئية وعن ندرة الموارد الطبيعية .

وأخيرا ، دلل مؤتمر ريو على أن المشاكل العالمية للبشرية لا يمكن حلها عن طريق الحكومات وحدها . لذلك ترحب النمسا بتعبئة القطاع الخاص وإسهاماته المتعددة المتنوعة . إن هذا المستوى من مشاركة الجماعات والافراد عامل حاسم الآن ولا بد أن يستمر .

إن الارض تراث مشترك لنا جميعا ، وعلينا جميعا أن نقبل مسؤولية مشتركة في العناية بها . وأعتقد اعتقادا راسخا أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تقوم بدور رائد في هذا العمل .

إن العمل المطلوب ينبغي أن يبدأ على الصعيد الوطني - على أرض الوطن . ومن دواعي اعتزازي أن بوسعي أن أقول إن النمسا قد اتخذت بالفعل مجموعة من الاجراءات الحاسمة للقيام بنصيبها . فقبل انتهاء هذا العام سنكون قد خفضنا استخدام مركّبات الكلورو فلورو كربون بحوالي ٩٠ في المائة سوف تنهي هذا الاستخدام تماما في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٤ ، وذلك لمعالجة مشكلة أوزون التروبوسفير ، التي تشكل مصدر قلق متزايد ؛ وقد سنّت النمسا تشريعا يرمي إلى تخفيض قدره ٧٠ في المائة في جميع السلائف ؛ وترمي سياستنا لإدارة النفايات إلى تخفيض النفايات البلدية بنسبة ٥٠ في المائة في غضون السنوات الخمس القادمة ؛ ونقوم حاليا بإعداد خطة شاملة للبيئة

الوطنية لتنفيذ جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١ التي لم تتم تغطيتها بالكامل حتى الآن بالخطوات التي اتخذناها فعلا والتي حسّنت قطعا الحالة البيئية في بلدنا .

وبالإضافة إلى التشريع ، يجري اتخاذ خطوات أولية من أجل استحداث أدوات اقتصادية . ومن هنا فإن النمسا ترحب بالمبادرة التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي اقترحت فرض ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والطاقة .

إننا نؤيد فرض تلك الضريبة وذلك - كما أشار السيد تويفر صباح اليوم - لأن هذه الاداة ستكون أقوى تدبير منفرد لكبح انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ، ولتعزيز الاستخدام الكفء للطاقة ، ومن ثم لمكافحة تغير المناخ . والنمسا تسعى إلى تحقيق رؤيتها لاوروبا وسطى تكون خالية من المحطات النووية لانتاج الطاقة الكهربائية .

في ريو ، وقّعت النمسا على كل من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي . إن النمسا تقدر توافق الآراء الذي تحقق الوصول اليه باعتباره خطوة أولى إلا أن علينا أن نبدأ بسرعة تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ، والنمسا تؤيد هذا بشدة . وفي هذا السياق ، أود أن أذكّر بمبادرة النمسا التي طرحتها في ريو والرامية إلى تسريع تنفيذ هدف تورنتو .

إن النمسا - باعتبارها بلدا تغطي الغابات ٤٦ في المائة تقريبا من مساحته ويعتن بالإدارة المستدامة لغاباته - قد أيدت إعلان المبادئ الخاص بالغابات . والمرجو اتخاذه أساسا للتفاوض في المستقبل على صك ملزم دوليا لحماية الغابات واستخدامها المستدام . ومثل هذا الصك ينبغي أن يغطي - في رأينا - كل أنواع الغابات في جميع أنحاء الكوكب . ولقد قدمت النمسا بالفعل تشريعا يقضي بوضع علامات مميزة على الاخشاب الناتجة عن الإدارة المستدامة للغابات .

وعلى مستوى عالمي ، ستكون للبنية المؤسسية الدولية أهمية قصوى لنجاح متابعة مؤتمر ريو . والنمسا تتطلع باهتمام كبير إلى المفاوضات المتصلة باللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . إن عضويتها ينبغي أن تكون على أعلى مستوى سياسي ممكن ، ويفضل أن تكون على مستوى وزراء البيئة ، كما ذكر من قبل .

إننا نرى أن تكون اللجنة من الصغر بحيث تسمح بالقيام بعمل كفء ، ومن الكبر بحيث تكفل توفر الطابع التمثيلي اللازم . والتوزيع الجغرافي الجيد التوازن سيكون أمرا أساسيا . ففي ضوء التباين الواسع في أوضاع ومصالح البلدان فيما يتعلق بالتنمية المستدامة ، وهو تباين مُشاهد في المجموعات التقليدية ، سيكون من المهم كفالة تمثيل كاف في اللجنة لجميع تجمعات البلدان وللبلدان المنفردة .

ينبغي أن يتوفر في اللجنة تمثيل مختلف لأجزاء منظومة الامم المتحدة وسائر المنظمات الدولية . وينبغي السماح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في أعمالها . وهذا يؤمن النجاح الذي نصبو إليه جميعا .

إن دعم الامانة العامة للجنة سيكون حاسما . وينبغي أن تكون الامانة فعّالة ومستقلة وأن تستفيد من الخبرة المكتسبة في العملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ويجب أن تُنشأ على نحو يحقق ادماج منظور التنمية المستدامة في كامل مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الامانة العامة للامم المتحدة . وحقيقة الامر ، إنني أعتقد أن الامم المتحدة قد توفر - لهذه البيئة - نموذجا مناسبا يمكن أن تحتذيه الحكومات عند تنفيذ التنمية المستدامة في بلدانها .

إن الامين العام يوصي في تقريره بأن :

"تبني اللجنة أعمالها على أعمال جميع الهيئات الفرعية القطاعية والحكومية الدولية المناسبة ، التابعة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، التي تتناول مسائل تتصل بالتنمية المستدامة ، وأن تعد على ذلك الاساس توصيات شاملة ومتسقة ، في مجال السياسة ، تقدمها إلى المجلس ، وعن طريقه ، إلى الجمعية العامة" . (A/47/598 ، الفقرة ٣٤)

والنمسا تتفق بالكامل مع الامين العام في كون التقسيم الواضح للمسؤوليات وإيجاد أنماط مثلى للابلاغ أمرين أساسيين .

نود أن نؤكد الحاجة إلى وجود وصلة بينية مرضية بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وبخاصة فيما يتعلق بمهمة المجلس الانمائي الدولي المقبلة ، ومهمة الارشاد الاقتصادي الكلي ومهمة التنسيق .

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الهيئة التي أنشأها الميثاق موكلا إليها مهمة الإشراف والتنسيق تجاه الاداء المتداخل للاجهزة الفرعية في المجالات الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة - وهي المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي ومجال البيئة والموارد الطبيعية . كما أنه قد أوكل إليه أيضا بمقتضى الميثاق أن يضع مبادئ

توجيهية للسياسات في مجال التنمية المستدامة . ولقد قدمت النمسا اقتراحا لتعزيز قدرة المجلس على الاضطلاع بهاتين المهمتين بشكل أكثر فاعلية بالاستعانة بنظام للإبلاغ المتكامل .

لقد لاحظ وفد بلادي باهتمام بالغ بيان لجنة التنسيق الإدارية إلى الجمعية العامة . ولما كان تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيتطلب مستوى لم يسبق له مثيل من التعاون ليس فقط بين الدول ، وإنما بين الوكالات الدولية أيضا ، فإن هناك حاجة واضحة إلى تعزيز المشاورات بين الوكالات ، وكذلك إلى تقسيم واضح للعمل بين مختلف مكونات منظومة الامم المتحدة . ولذلك ترحب النمسا بمقررات لجنة التنسيق الإدارية بإنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالتنمية المستدامة .

إن الملاحظات التي أبدتها لجنة التنسيق الإدارية بشأن الإبلاغ تستحق - في رأينا - أن تولى دراسة متأنية . ووفد بلادي يتطلع إلى تلقي استنتاجات لجنة التنسيق الإدارية فيما يتعلق بتقييم متطلبات الإبلاغ الجديدة والقائمة ، التي تكون لها صلة بجدول أعمال القرن ٢١ ، وكذلك التوصيات المترتبة على هذا التقييم ، بما في ذلك المقترحات الرامية إلى تجنب الازدواجية في الابلاغ ، وضمان فعالية التكاليف ، وتشجيع التكامل بين البيئة والتنمية .

وسيتعين على اللجان الإقليمية أن تضطلع بدور هام للغاية في صدد تقييم الاوضاع الإقليمية وتيسير العمل الإقليمي .

لقد اتفقنا في ريو على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان - التي هي في وضع يسمح لها بهذا - أن تقطع على نفسها تعهدات مالية مبدئية لتنفيذ مقررات المؤتمر ، وينبغي لها أن تبلغ الجمعية العامة بتلك الخطط والتعهدات .

إن النمسا تعترف بالحاجة إلى زيادة نقل الموارد إلى البلدان النامية . ولهذا ، تعهدت النمسا بمبلغ ٤٠٠ مليون شلن نمساوي - أي حوالي ٣٨ مليونا من الدولارات - لمرحلة الثلاث سنوات التجريبية الاولى لمرفق البيئة العالمية ، وهي

مستعدة للنظر بشكل إيجابي في تقديم دعم كبير لهذا المرفق بعد إعادة هيكلته في المستقبل . فضلا عن ذلك ، وبهدف تعزيز حماية الغابات الاستوائية واستخدامها المستدام ، وكذلك الحفاظ على الموئل الطبيعي للسكان الأصليين ، خصصت النمسا مبالغ ٣٠٠ مليون من الشلنات النمساوية - أي ما يعادل ١٩ مليونا من الدولارات تقريبا - لمشاريع ترمي إلى الإدارة المستدامة للغابات .

وسوف تساهم النمسا أيضا في التغذية العاشرة للمؤسسة الانمائية الدولية . وفضلا عن ذلك ، قررت النمسا مؤخرا أن تزيد إسهاما في برنامج الامم المتحدة الانمائي وأن تخصص مليونا من الدولارات لصالح القدرة في القرن ٢١ .

وفي السنوات القادمة ، سيكون من أهم واجبات الامم المتحدة الاشراف على بعض عناصر التحدي المتمثل في التنمية المستدامة . وبعض هذه المشاكل مطروح الآن على الجمعية العامة . واسمحوا لي بأن أذكر هنا فحسب التصحر وتنمية الدول الجزرية الصغيرة . والكثير من جوانب المشكلة مدرج بالفعل على جدول الاعمال الدولي وسيجري تناوله في المستقبل القريب ، بينما توجد مسائل أخرى ، مثل المسائل المتصلة بالطاقة ، لا تزال بحاجة الى مزيد من الاهتمام الدولي .

وإذا كنا نريد أن نحقق النجاح في ترجمة روح ريو الى واقع سياسي ، يتعين علينا أن نحافظ على الزخم ، أن نتصدى لكل المشاكل المتبقية . إن الابتكار والشجاعة والتضامن الدولي أمور مطلوبة في هذا المجال . وإنني أتفق مع زميلي السويدي في أن العمل لازم الآن .

السيد مونغبي (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يسعد وفد بنن ، الذي أتشرف بمخاطبة الجمعية بالنيابة عنه ، أن تنظر الجمعية في تقرير الامين العام عن نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعقود في حزيران/يونيه الماضي في ريو دي جانيرو . إنها مسألة ذات أهمية تاريخية .

إن الدقة والاتساع اللذين يتصف بهما تقرير الامين العام هما بشير خير لمداولاتنا المقبلة والقرارات التي سنتخذها لصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة .

وأود أن أعرب عن عظيم اعجابي بالسيد الاخضر الابراهيمي ، وزير خارجية الجزائر ، الذي ألقى ، هذا الصباح ، بوصفه مقررا عاما لمؤتمر ريو ، بيانا يتسم بالوضوح والايجاز معا . وإنني كإفريقي فخور بذلك .

لقد أبدت الشعوب والحكومات في جميع أنحاء العالم وعيا صادقا بارسالها الى المدينة الواقعة تحت سفح "جبل السكر" وفودا رفيعة المستوى ، عالية المهارة ، تصدر ١٣٠ على الاقل منها رؤساء دول أو حكومات . ويرجع هذا الى العزيمة السياسية لزعماء العالم ، التي أعربوا عنها من خلال الجمعية العامة ، وبصفة خاصة الى رجل شجاع وموهوب ، رجل ذي بصيرة ثاقبة وجلد وكرم وإيمان ببقاء الانسانية . وأشير هنا الى السيد موريس سترونغ ، الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وأشيد أيضا بفريقه من الرجال والنساء ، الذي يتميز بالكفاءة والتفاني .

وليس بوسعي أيضا أن أهمل التأكيد مرة أخرى على تهاني وفدي الى السفير تومي كوه ، ممثل سنغافورة ، الذي حاز إعجاب جميع الوفود ، أثناء فترة السنتين التي تولى فيها رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر ثم رئاسة اللجنة الرئيسية في ريو ، لما أبداه من خبرة في الشؤون الدولية وفاعلية في المفاوضات وفي توجيه أعمال الهيئتين اللتين ترأسهما .

وأود أيضا أن أؤكد من جديد امتنان وفدي الخالص لشعب وحكومة البرازيل لاستضافتهما الباهرة لهذا الاجتماع العالمي الذي شجع بلورة وعي جديد بأن الأرض واحدة وأن العالم ، أيضا ينبغي أن يسعى الى أن يكون واحدا .

لقد أوصى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المعروف أيضا باسم مؤتمر الارض ، وفقا لولايته بموجب القرار ٢٣٨/٤٤ ، باستراتيجيات وتدابير لعكس مسار آثار التدهور البيئي ولتعزيز تنمية مستدامة وسليمة بيئيا في جميع البلدان .

وليس من قبيل المبالغة أن نقول إن مؤتمر ريو هو أعظم اجتماع دبلوماسي يعقد حتى الآن . وإن أهمية موضوعاته قد تفهمها الجميع ، مما ولّد الحماس في أوساط الدول وفي إطار منظومة الامم المتحدة ، وكذلك في أوساط العديد من المنظمات غير الحكومية والجماعات الضاغطة الاخرى التي اجتمعت في عاصمة البرازيل السابقة للنظر معا في أسس حياتنا المقبلة .

إن الآمال التي ولّدتها هذه التجربة يمكن تلخيصها في كلمات بليغة نطق بها في نهاية المداولات يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ صحفي برازيلي :

"بعد الملايين من الكلمات ، بقيت كلمة واحدة أخيرة : فلنبدأ" .

وبعبارة أخرى ، بعد مئات الكلمات التي ألقاها زعماء العالم ، فإن الشيء الوحيد الذي يستحق النظر هو العمل . وفي ريو كان يبدو أن الانسانية ، أخيرا ، قد اكتشفت من جديد في عام ١٩٩٢ القيمة المقدسة لدارها : كوكب الارض .

إن مفهوم التنمية المستدامة ينبغي أن يكون أكثر من مجرد اقتناع من جانب شعوب وقادتها ؛ ينبغي أن يصبح حقيقة واقعة . فإن التنمية المستدامة تغطي جميع جوانب الحياة الانسانية ، ولا سيما الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والتكنولوجية . ومن ثم ، لا يمكن أن يتجاهلها أي مخطط أو صانع قرار سياسي - وكذلك أي خبير دولي مكلف بإجراء دراسات أو تطوير نظريات .

وفي البلدان النامية ، يتمثل اهتمامنا الاكبر فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة في القضاء على الفقر ؛ وطوال العملية التحضيرية وفي ريو عملنا على أن يؤخذ هذا في الاعتبار . واليوم ، يشير الفقر واحدا من أخطر التهديدات الموجهة لا للانسانية فحسب بل لمستقبل الكوكب ذاته . إن الفقر مشكلة عالمية . وهي مشكلة متقدة في القرى والنواحي في افريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ، بالاضافة الى وجودها أمام أبواب ناطحات السحاب ، وفي مدن الاعشاش والضواحي في المدن الكبرى بالبلدان الصناعية . إنه يبسط بلاءه في الشمال والجنوب على حد سواء ، وبين جميع الاعراق ، وجميع الاديان ؛ وهو يصيب في معظم الاحيان القطاعات الاكثر ضعفا من المجتمع ، بصرف النظر عن الجنس أو السن .

إن البلدان والشعوب الفقيرة في جميع أنحاء العالم تحصل على غذائها من الارض ، وتحصل على مياهها من الانهار والآبار ، وتحصل على وقودها من الغابات . وهي بحاجة ماسة الى هذه الموارد ، ولكنها لا تملك إلا الافراط في استغلال وتدمير بيئتها لمجرد البقاء .

وهذا هو ما أكدنا عليه في ريو ؛ وقد أعددنا واعتمدنا جدول أعمال القرن ٢١ من أجل مكافحة ذلك ، أولا وقبل كل شيء . وهذا هو السبب الذي من أجله ينبغي أن تتخذ الجمعية مقررات صريحة وسليمة لمتابعة مؤتمر الارض . إن جدول أعمال القرن ٢١ برنامج عمل عالمي من أجل تكامل البيئة والتنمية . إنه يعكس توافق الآراء والالتزام السياسي على أعلى مستوى بين البلدان المصنعة والنامية . وهو يشمل جميع الميادين التي يكون فيها للاقتصاد أثر على البيئة ، وجدول أعمال القرن ٢١ برنامج غني ومتنوع يتناول كافة المشاكل والتحديات الملحة في عصرنا ، ويسعى الى اعداد العالم للمهام التي تنتظره في القرن المقبل .

وهذا هو السبب الذي من أجله يؤكد جدول أعمال القرن ٢١ بصفة خاصة على ما يقرب من ١٢ مجالا هاما من مجالات البرامج التي يمكن أن تساعد جميع البلدان على وضع سياسة تنمية سليمة . وهي : مكافحة الفقر ؛ وتوفير مياه الشرب ومنشآت الصرف ؛ ومكافحة التصحر والجفاف ؛ والزراعة والتنمية الريفية ؛ والتعليم ؛ والصحة ؛ والادارة الطويلة الاجل لمياه الصرف والنفايات الاخرى ؛ والسياسة السكانية ؛ وإدارة كافة أنواع الغابات ؛ وحماية الغلاف الجوي ؛ ونقل التكنولوجيا على نحو سليم بيئيا ، وما الى ذلك .

ومفتاح نجاح جدول أعمال القرن ٢١ هو انشاء آلية مؤسسية ملائمة واتاحة الوسائل الكافية للتنفيذ ، ولا سيما الوسائل المالية . والترتيبات المؤسسية التي اعتمدت في ريو تستند الى جميع أجهزة الامم المتحدة أدوارا تضطلع بها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

ولضمان متابعة نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بفعالية ، ولتنسيق أنشطة أجهزة الامم المتحدة في ميدان إدماج البيئة والتنمية ، اتفق على أن يجرى ، وفقا للمادة ٦٨ من الميثاق ، انشاء لجنة رفيعة المستوى معينة بالتنمية المستدامة . ووفقا لما أشار اليه الفصل ذو الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ :

"تتكون اللجنة من ممثلي الدول المنتخبة أعضاء فيها مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل" . (A/CONF.151/26 (Vol.III)) ، الفقرة ٣٨ - ١١)

ولئن كان وفد بلدي يحترم هذا المبدأ ، فإنه يود أن تمثل في اللجنة كل فئات التنمية ، أي أقل البلدان نموا ، والدول النامية الجزرية الصغيرة ، والبلدان ذات الدخل المتوسط ، والبلدان الصناعية والبلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الاقتصاد المخطط الى الاقتصاد السوقي . وبالنظر الى الطابع العالمي للمسائل المتصلة بالتنمية المستدامة والفعالية التي يلزم أن تتوفر في اللجنة لتؤدي وظيفتها على ما يرام ، يرى وفد بلدي أن من المعقول تأييد اقتراح مجموعة الـ ٧٧ بأن يكون عدد الاعضاء ٥٣ عضوا .

والى جانب ذلك ، يقترح وفد بلدي أن يجرى انتخاب أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ووفقا للممارسة المتبعة في الجمعية العامة ، يمكن منح مركز مراقب في اللجنة للدول الاعضاء في الامم المتحدة التي لا تكون أعضاء في اللجنة ، ولاعضاء الوكالات المتخصصة وللمراقبين في الجمعية العامة .

وتكرر بنن الاعراب عن تأييدها للفكرة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ التي مؤداها أن الفرصة يجب أن تتاح للمنظمات غير الحكومية المؤهلة والمهتمة بالامر ، بما فيها المنظمات القائمة في الاوساط العلمية ، وللقطاع الخاص ، والجماعات النسائية ، وجمعيات الشباب ، ونقابات العمال ، وغيرها ، للاسهام في أعمال اللجنة واقامة اتصالات مناسبة مع أجهزة الامم المتحدة .

ويؤكد وفد بنن أن الوظائف الثمان للجنة ، المحددة في الفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، وكذلك الوظائف المترتبة على الفصل ٣٣ ، المتعلق بالآليات والموارد المالية ، وظائف واضحة الاهمية بحيث لا تحتاج الى مزيد من التحليل أو التعليق .

وبالنسبة لتواتر دورات اللجنة ومدتها ومكان انعقادها ، فإن وفد بلدي يقترح أن تعقد اللجنة ، ابتداء من عام ١٩٩٣ دورة عادية سنوية قبل ثلاثة أشهر من عقد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وأن تستغرق كل دورة من هذه الدورات العادية أربعة أسابيع لاتاحة الوقت الكافي لاجراء دراسة متعمقة للبنود المدرجة على جدول أعمالها . وأن يخصص الاسبوع الاول للمناقشة العامة حول موضوع معين ، بمشاركة على المستوى الوزاري بقدر الامكان . وأخيرا ، أن تعقد اللجنة كل دورة عادية لها في مكان يتحدد في نهاية الدورة السابقة . ولاسباب واضحة ذكرها أعضاء مجموعة الـ ٧٧ ، أو سيذكرونها ، في هذه القاعة ، يود وفد بلدي أن تعقد الدورة العادية الاولى في عام ١٩٩٣ في المقر في نيويورك .

وعلى أساس قرار رؤساء دولنا وحكوماتنا بأن تدرس الجمعية العامة بشكل دوري التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، فإن بنن تقترح أن تعقد الجمعية كل خمس سنوات دورة استثنائية للاستعراض والتقييم في المقر في نيويورك ، ويمكن أن تعقد أولى هذه الدورات الاستثنائية في عام ١٩٩٧ .

ومن الواضح أنه يجب اقامة هيكل اداري لدعم اللجنة في أعمالها . فيجب انشاء أمانة تكون قديرة وعلى مستوى رفيع من الكفاءة ، وأود أن أضيف أنها يجب أن تكون مستقلة ، داخل أمانة الامم المتحدة ، وأن تستعين ، كما اقترح في جدول أعمال القرن ٢١ :

"بجملة أمور منها الخبرة الفنية المكتسبة في الاعمال التحضيرية للمؤتمر" . (A/CONF.151/26 (vol.III) ، الفقرة ٣٨ - ١٩)

إن وفد بلدي يثق بأن الامين العام سيقدر الاهمية التي تعلقها جميع الوفود على هذه المسألة وسيخصص للامانة عددا كافيا من الموظفين يكونون على مستوى الآمال التي أعرب عنها الجميع مرارا وتكرارا . على أن تقوم الامانة في جملة أمور ، بايجاد قواعد البيانات والمطبوعات الخاصة بادماج البيئة والتنمية ، وتكون مركزا لتحليل وتجميع وتنسيق كل الامور التي تشجع مفهوم التنمية المستدامة .

لقد أجرى وفد بلدي تحليلا متعمقا للفصول الاربعين التي يحتويها جدول أعمال القرن ٢١ ولمئات المجالات من الانشطة التي يشرحها من ناحية مبادئ العمل والاهداف والانشطة ووسائل التنفيذ . وقد درسنا عن كثب الادوار الهامة التي ستضطلع بها أجهزة الامم المتحدة وبرامجها وهيئاتها المتنوعة في ميادين اختصاصاتها ووفق ولاياتها . ونظرنا في الدور التنسيقي الذي يجب أن تضطلع به أمانة اللجنة . وعلى ضوء كل ذلك ، يرى وفد بلدي أن مقر هذا الهيكل الاداري يجب أن يكون في جنيف ، كما اقترح ذلك وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن من فوق هذه المنصة في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

ومن الجلي أن جنيف مدينة مركزية يتسنى فيها الانتفاع من التعاون التقني من جانب الوكالات المتخصصة ، بسهولة أكثر مما يتسنى في مدن أخرى . وسيتيسر فيها أيضا الرجوع الى المحفوظات الوافرة لامانة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بسرعة وبلا حاجة الى نقلها . ودون الخوض في تفاصيل ادارية ، فإن وفد بلدي يؤيد انشاء مكتب اتصال في المقر في نيويورك ومكتب آخر في نيروبي .

وعلى الرغم من أننا نشاطر بعض الوفود شواغلها بشأن احتمال عجزها عن المشاركة في أنشطة اللجنة ، إن لم يكن مقرها في نيويورك حيث يوجد تمثيل لجميع البلدان ، فإن وفد بلدي يلاحظ أن الأمر الهام هو المشاركة في أعمال اللجنة وليس سهولة الوصول الى أمانتها .

وقبل الانتقال الى القرارات الاخرى لقمة ريو ، أرجو أن أدلي ببضعة كلمات حول العلاقة التي يرى وفد بلدي وجوب قيامها بين اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة والاجهزة الرئيسية في الامم المتحدة ، وبخاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . لما كانت الجمعية العامة أرفع جهاز في الامم المتحدة وكلف باتخاذ القرارات ووضع المبادئ التوجيهية السياسية ، كما أنها الجهاز الرئيسي لاتخاذ القرار والنظر في المسائل المتعلقة بمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فينبغي أن ترفع اللجنة اليها تقاريرها عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . أما الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وهي لجنة الموارد الطبيعية ، ولجنة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، واللجنة المعنية بالطاقة لاغراض التنمية ، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية ، فينبغي أن ترفع تقاريرها الى المجلس عن طريق اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة .

ومفتاح النجاح الثاني لجدول أعمال القرن ٢١ هو دون شك الموارد المالية اللازمة للتنفيذ الفعّال لمختلف البرامج والانشطة التي يتضمنها . فتنفيذ البرامج الواسعة النطاق للتنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ يتطلب توفير موارد مالية جديدة وإضافية للبلدان النامية . وينبغي توفير الاموال في صورة هبات أو بشروط تساهلية ، وفقا لمعايير ومؤشرات سليمة ومنصفة .

ونحن نعلم بصورة عامة أن التمويل لجدول أعمال القرن ٢١ سيأتي من القطاعين العام والخاص في بلداننا . ويرى وفد بلادي أنه في حالة البلدان النامية ، وبخاصة البلدان الاقل نموا ، التي تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الرئيسي لتمويلها الخارجي ، سيظل من الضروري الحصول على موارد جديدة وإضافية كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة .

وترحب بنن بالاستعداد الذي أبدته بعض البلدان المتقدمة النمو للوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، ولزيادة برامج مساعداتها إن لم تكن قد بلغت هذا الهدف بعد كيما يتم بلوغه في أقرب وقت ممكن حرصا على التنفيذ العاجل والفعّال لجدول أعمال القرن ٢١ . ووفد بلادي يشكر البلدان المتقدمة النمو التي تجاوزت بالفعل هدف الامم المتحدة هذا ، ويشجعها على مواصلة جهودها تجاه بلدان الجنوب .

وفيما يتعلق بالقنوات والاليات المتعددة الاطراف ، بما فيها البنوك الإنمائية الإقليمية ودون الاقليمية ، التي يتعين عليها تدبير موارد جديدة واضافية ، يرى وفد بلادي أن عليها ، كجزء من مشاركتها في اللجنة ، ان تقدم تقارير سنوية عن الموارد الجديدة والإضافية التي أتاحتها للبلدان النامية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

ويجب إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية لتشجيع المشاركة العالمية ، وضمان الإدارة الواضحة والديمقراطية ، وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية ، كهبات أو بشروط تساهلية ، خاصة للبلدان النامية . ويجب أن يستند الحصول على أموال هذا الصندوق وصرفها إلى معايير متفق عليها ، دون فرض شروط من نوع جديد .

وكما جاء في جدول أعمال القرن ٢١ ، يعد تخفيض الديون ، إن لم يكن الغاؤها ، طريقة حيوية أخرى لإعطاء البلدان النامية الوسائل اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة .

ويؤيد وفد بنن الاقتراح الذي قدمه شقيقي وصديقي السفير اودراغو ، ممثل بوركينا فاصو ، بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات قبل نهاية الدورة الحالية من أجل تمويل جدول أعمال القرن ٢١ .

وإننا نرحب بإنشاء برنامج الامم المتحدة الإنمائي لصندوق بناء القدرات للقرن ٢١ لمساعدة البلدان النامية على وضع جدول أعمالها الوطني للقرن ٢١ وتنفيذ مبادراتها لتعزيز التنمية المستدامة .

وقد أولت قمة ريو الاهتمام الواجب للنظم الايكولوجية الهشّة ، بما فيها الصحارى والاراضي شبه القاحلة ، والجبال ، والاراضي الرطبة ، والجزر الصغيرة وبعض المناطق الساحلية .

ويولي وفد بلادي أهمية خاصة للصحارى والمناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة . واستنادا إلى المقرر ٤٣٧/٤٤ والقرار ١٧٣/٤٤ المؤرخين في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ والقرار ١٦١/٤٦ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، نرى انه قد آن الأوان ليقوم المجتمع الدولي بصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر والجفاف . وبلوغا لتلك الغاية ، يؤيد وفد بلادي أحكام الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ ، التي تدعو الجمعية العامة إلى القيام في دورتها السابعة والاربعين إنشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية لوضع مشروع هذه الاتفاقية . وفي هذا الصدد ، نؤيد الملاحظات ذات الصلة التي ذكرها قبل قليل الممثل الدائم لبوركينا فاصو .

إن حوالي ١٠ في المائة من الاراضي الخصبة في الكوكب تحولت إلى صحراء أو أرض قاحلة بسبب أعمال بشرية أو بسبب الإهمال ؛ و ٢٥ في المائة من الاراضي المتبقية مهددة اليوم ؛ ويؤثر التصحر على نحو سدس سكان العالم ؛ ومن أوضح آثار هذه الظاهرة

انتشار الفقر وتردي التربة . وفي هذا الدليل على أن الشواغل الايكولوجية ليست نابعة من روايات الخيال العلمي ، وإنما هي تعبير عن خطر حقيقي جدا ودأب التفاقم . إن ابرام اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في جميع المناطق المتأثرة ، ولا سيما في افريقيا ، اتفاقية تتضمن التزامات محددة من جانب جميع الأطراف ، سيشكل نقطة انطلاق لإزالة الكابوس الذي يعيشه مئات الملايين من البشر

إن جدول أعمال القرن ٢١ يعالج على النحو الواجب المشاكل البيئية الخطيرة للمناطق الساحلية ، ولا سيما السواحل المنخفضة ، والمشاكل التي تواجهها الدول النامية الجزرية الصغيرة السريعة التأثر بالاحترار العالمي وارتفاع منسوب سطح البحر . ويعتقد وفد بلادي أن هناك أهمية عاجلة في اتخاذ القرارات اللازمة لعقد مؤتمر عالمي قبل عام ١٩٩٤ لتجميع الخبرات المتصلة بإدارة المناطق الساحلية وتنميتها المتكاملة على النحو الموصى به في الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١ . وكما نؤيد أيضا اقتراح عقد المؤتمر العالمي الأول بشأن التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة في عام ١٩٩٣ .

ولم يكن جدول أعمال القرن ٢١ الوثيقة الوحيدة المعروضة على رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر ريو . فقد كانت هناك أربعة صكوك أخرى لها نفس الأهمية التاريخية بالنسبة لمستقبل كوكبنا : إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ؛ وبيان المبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة ؛ والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي .

ويؤكد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على الطبيعة المتكاملة والمترابطة للأرض موطننا ، ويستهدف إقامة شراكة عالمية جديدة منصفة بإقامة مستويات جديدة للتعاون . ويقع البشر ، كما ورد في الإعلان ، في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة .

وإعلان ريو ، على الرغم من أنه غير ملزم ، يوضح أن بلدان العالم وضعت مبادئ توجيهية لعلاقاتها المتبادلة وعلاقاتها مع كوكبنا . وللمرة الاولى ، هناك إشارة واضحة إلى الحق في التنمية ، الذي ما برحت البلدان النامية تنادي به منذ أمد طويل ، جنبا إلى جنب مع أسمى السلطات المعنوية في العالم ، ولا سيما المرحوم البابا بولس السادس .

وبما أن إعلان ريو لم يعالج كل المشاغل التي جرى الإعراب عنها أثناء العملية التحضيرية ، فينبغي أن تتخذ الجمعية العامة قرارا يقضي بإعداد ميثاق الارض لاعتماده في الذكرى الخمسين للأمم المتحدة . وهذا يتفق مع اقتراح الامين العام لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، السيد موريس سترونغ ، في بيانه الاختتامي في قمة ريو .

إن بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات ، وحفظها وتنميتها المستدامة ، يوضح الصلة بين مسالة الغابات وبقية المسائل البيئية والمسائل المتعلقة بها مثل الحق في التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة . وهذه المبادئ يجب تطبيقها على جميع أنواع الغابات سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان ، وفي جميع المناطق الجغرافية والمناخية : في الجنوب أو الشمال ، المعتدلة منها أو دون المعتدلة ، الاستوائية أو دون الاستوائية .

وفي المؤتمر ، دعي المبعوثون السياسيون للدول الاعضاء في المجموعة الاوروبية إلى التوقيع على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي . وتتشرف بنن بأن تكون من ضمن البلدان الـ ١٥٤ التي اتخذت في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ الخطوة الايجابية المتمثلة في التوقيع على هذين الصكين ، اللذين يمهدان السبيل أمام الحماية الحقيقية للحياة على الارض . ويأمل وفدي أن تصدق جميع الدول ، وفقا لاجراءاتها الدستورية ، على هاتين الاتفاقيتين لكي يتسنى عمليا دخولها إلى حيز النفاذ .

أود في الختام أن أقول باسم وفدي إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عرض تقريره علينا هذا الصباح كان خطوة هامة في الحوار بين الشمال والجنوب . وقد أرسى نمطا جديدا من التعاون الدولي ، ولو أنه لم يؤسس اصلاحات

مرضية للتصدي لكل التحديات التي تواجه البشرية في مجال التنمية المستدامة . كما انه كان انطلاقة لعملية تنعكس بها علاقة الإنسان بالأرض .

إن قمة الأرض أصبحت في ذمة التاريخ . وما نستخيره الآن هو روح ريو التي ستضيئ بشعلتها الملهمة مسيرة كل الشعوب نحو التقدم .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٣٥